



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم

فاتحة كل كلام حمد الله الملك المنعم على رعيته علينا خاتمة الانبياء سيدنا اصبغنا بالشرعية النقية السهلة البيضاء ووضح لنا سبل الهداية
ونحن نأمن بقرآن الضلالة بانزال كتابه الكريم وتشريع نبيه ذي الخلق العظيم وايدى بالحق الساطعة والبراهين القاطعة وجعل له من عباده وزراء
وتقياء واتبعوا في كل قرن بفضلهم وكلامهم والدين المتين بغير الحق بالبراهين وعدهم على ما صرفوا اليه همتهم بالاجر الجباري ونشروهم بنيل التراب
بغير حكمة بلسانهم ما انشجرت به صدق العلم احيانا لعلهم ورثة الانبياء وهدى نبيه بانه لا يزال من امته الى يوم القيامة طائفة من الحق فاهرين بالحق
على العامة فيجهلونه وتعالى بآي لسان حمده وبآي جنان اشكرهم منه لتوفيق الهداية ومنه البداية واليه النهاية اشهد ان لا اله الا هو وحد لا شريك
له شهادة تنجينا في الآخرة واشهد ان سيدنا ومولانا محمدا عبدا ورسولا الذي اخبرنا من شفا حفرة الضلالة وهدانا من تضييق اصول الشوائب ويحكم ويربي
الخلل والحرمان ليسرهم الوصول الى الحكم في الحوادث الواقعة ولا يتعسر عليهم الا فناء في الوقائع المحاذرة فجزاه الله عنا وعن سائر المسلمين خيرا جليلا وبلغه
الى مراتب العظم وصلى الله عليه وعلى آله واصحابه واتباعه صلاة زكية تامة وافية لا يحصى عدد ولا تنتهي الامد ولجلد فيقول الغافلون في عجائبات
الحضرة باكتساب الخفيات بولسناك **محمد عبد الحكي المكنوي** لانصاره والخفي تاجوا من الله عن ذنبه الجلي والحق ابن سراج العلماء في عصره سيد
الانكلام في دهره مكرانا للمجاهد الحافظ **محمد عبد الحكي رحمه الله** مع ردة جنة النعيم من الله تعالى قدس لعباده سبيل نجاحهم وحل لسانهم
مغلقة اقوم ورفق طرق اتباعه طمعية وام يحصوه في جزر مشيخ فتنعسر السلوك عليه كل من نفس جعل اختلاف وزراء نبيه الذين هم القدوة المقدمون
واليهم جميع السالكين منهم ياخذ ما ياخذ الاخرون وهم يشك القنوت ووجه الخير لامة ولجزر من منع حضرة نبيه انما راسا كلة وبجارات مطولة فاشترى من احد ما
شرب من منبجها ومن لا زور واحد منها اتصل بمشأها ولم يزل سلف هذه الامة على هذه الطريقة فكان العناية برضا الله عنهم يختلفون في الامور الشرعية
وقيمين على ما ذهب اليه دلائل ظنية او نص صريحة وتلاذذتهم كلوا بغير فود من اثارهم وبخصوص في اثارهم من غير ان ينف طائفة او يتوجه
الى الطعن التصفية ما يظهر دليل قاطع على الخطا او النسبة وانتقلت هذه السنة الرضية الى اتباعهم واتباع ائمتهم من المجتهدين والفقهاء والمحدثين الى
ان من الله تعالى الامية الاربعة المشهورين باقتدار مذهبهم وشهرة مسلكهم وتدفق كتبهم واجتماع اصولهم وفروعهم فاكبت كل من خلى عن رتبة الاجتداد
والترجيح وهم فالك متعدي اختيار مسلكهم النجيم فاختر كل جماعة مسلك من لا حلة في حجه وقام بتأييده وتاصيله وتوجه الى ترجيح مذهب من اتبعه وتثبته
من ثم تغيروا بالقلب نسبهم الخفية والشافعية والمالكية والحنبلية وتوجهت كل فرقة منهم الى تدوين الكتب جمع المسائل اقامة الحجج والدلائل واثبات
ما اختاروا لهاهم باحد من املات الاربعة والمجارب كما سلك عليها الفهم الاجابة للرؤية ومع ذلك كانوا متفقين على ان الحق ليس بمختص فمما اختاروا
ولا ان الخطاء قطعي من خالفه بل كلهم بذلوا وسعهم في التفسير والتوضيح والتصوير والتأويل والتعميم والترجيح من غير ان يلحق احد على احد طعنا

٢

جاز عن حد وقد كان كثير منهم يزعمون ما هو رواية شاذة عن ائمتهم ويوثقون ما سلك عليه مخالفتهم من غير عصبية مذهبية ولا عمر هدية
 من الطريقة المتوسطة القوامنا باقامتها وبعدها التوفيق على سلوكها ولم يزل امر الدين على هذا الاسلوب المستين الى ان خلف من بعدهم خلفهم واتباع
 اسلافهم وقلدها هواء نفوسهم وناكروا حظا من التعصب لمذهبي وارتكزوا في قلوبهم الترفيع للشيء فاخذوا يخرجون مسائل متفرقة من اصول المتقدمة
 وبغير من الحوادث المتكررة على قواعد المتقولة فان تجدوا حديثا صحيحا او دليلا غير صحيحا فلما استسما بينانه اخذوا في الجواب عنه بالتأويل والتمويه
 او التضعيف وضعفوا القوي وقودوا الضعيف زعمناهم ان ما فرغوا وخروجوا او نقلوا عن ائمتهم لا يكون مخالفا للدليل الصحيح وان اماهم ومن سبقهم
 لم يقرلوا به الا بعد ظهور دسائس الدليل المخالف الصحيح واستنكفوا عن زيقيل اقوة دليل الخلاف ويشيروا الى قوة الخلاف ومع كل ذلك اجتنبوا عن تحقيق
 من الفهم الطبع على من نازعهم بل اکتفوا على الجرح والقدح واشارات قوة مسائل موافقهم وضعف قول مخالفتهم على منكران اختلاف العلماء وهو مخرجهم
 مذهب على مذهب ليس فيه نقمة وان طاعت فتاوى اكثر المتأخرين الذين هم فقهاء كبراء لكنهم ليسوا بالمحدثين من اصحابنا لهذا رتبة
 وجدت ما على هذه الطريقة لا على الطريقة السابقة ثم خلف من بعدهم خلفا قاموا الطامة الكبرى ونصبوا ايات المنازعة العظمى واخذوا في حصو الصفة
 على مذهبنا ما هو وان خالفنا احاديث الصحيح الصحيح من غير ان يفهم دليل على عدم الاحتجاج بها وحكموا بخطأ مذهب مخالفتهم وان افادوا الدلائل القوية
 مع قوة الاحتجاج بها وهو جوابا ناذا سئلنا عن مذهبنا اجبتنا بانه خطأ يحتمل الصواب
 احتمالا لا يمتلوا في حكمه اما هم وقرروا اهل الاصول في مداركهم فاخذوا واعرض عليهم الدليل الصحيح الصحيح مخالفتنا اختاروه قالوا لا عبرة به لاننا
 وسلفنا لم يوافقوه وان طاعت كتب المتأخرين وجدناهم هذا الاستدلال فوجدناهم وهم داخلون في ادنى طبقات الفقهاء باعدون بمراحل من مذهب المتأخرين
 وهذه الطرق المتفرقة المتقدمة ليست بمنصة جماعة دون جماعة بل هم الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية ثم خلف من بعدهم خلف تفضلوا
 عليهم بنوع من الالات الاجتراء الخبيث ويظهر عليهم التزجيم الشخص فترجموا الى اختيار الطريقة المتوسطة ولقد صابروا في ما فعلوا اكثر خطأ وفي انهم استنكفوا
 من ادخل تحت النسب الادعية وظنوا ان تنساب بها من المبداء المستقيمة بل رقى بعضهم فحكموا بكونه شركا وكفرا وضلالة وكونه مخالفا للكتاب والسنة
 وفي انهم فصلوا امر العقوبة عما فعله الحكماء اجزائه ولم تحكم الشريعة بانفاذه من مخالفة الناس كلهم خاصة وعامة على هذه الرواية ونزجهم
 عن الانسحاب بهذه النسب الشريفة وان لم يكن لهم علم بالحكم ولا تمييز بين الحلال والحرام وادوا بالطلال هذه السنة القديمة التي اجراها الله تعالى
 لمصالح عباده ولم يمتلوا في ما ورد من تنزيل كل رجل على منازله فما وقع ذلك موجبا للفساد والجحود وانعكست الهداية بالضللال ثم خلف من بعدهم
 خلفا ضاعوا الصلوات واتبعوا الشهوات فسوف يلقون عقابا من تأيب وامرهم على اهل الصلوات وهم اكثرهم في عصيانا ونشأ من عصويتنا
 ذاقوا التكميل الاعظم على يمة العالم لا سيما اماننا الا قد علمنا انهم لم يمتلوا في ما فعلوا اكثر خطأ وفي انهم استنكفوا
 ليس لهم حظ من الدين والتقوى ولا نصيب لهم من قابلية الفتنى تراها اذا ساعدتهم التوفيق لطاعة كتب الحديث المعتمدة ووجدوا فيها
 احاديث مخالفة لادامنا لا اعظم وغيره من مجتهدي العالم بسطوا السننهم بالطعن فيهم بالسب المعن من دون ان ينظروا الى الامور المشتمل
 ويطلعوا على مباحث الفقهاء والمحدثين ويتأملوا في قواعد متقدمة من المفسرين والاصوليين والمتكلمين والمحدثين تراهم يحكمون بخطأ الامام
 الاعظم في مسائل عديدة على سبيل الجزم وينعمون ان تركه عنهم وتوافقه محرم وطائفة عظيمة منهم قد طارت رتبهم علوم رتبة
 رؤساؤهم فنادوا على الحنفية في المسائل العديدة كترك القراءة خلف الامام والاسود بآمين وبالسلمة في الصلوة وترك رفع اليدين
 عند الركوع والسجود وغير ذلك من الجزئيات الشهيرة وبلغوا في نراهم الى الدرجة القصوى وجرروا السنة الرد والكذب الى
 ما لا يتناهم فيهم كعدم الانصاف لهم من العلم والاحصية لهم من الفهم فخر من الحلال وخالوا الحرم وابعوا الغيبة وطعن الائمة وتحقير
 اهل الاسلام وضرب اهل الاكرام وسبهم وتذليلهم وتنقيصهم وايدائهم وحكموا بتداعهم وضلالهم وغير ذلك من المحرمات
 المنصوصة والمكرهات المشهورة ولم يمتلوا في ما فعلوا اكثر خطأ وفي انهم استنكفوا من ادخل تحت النسب الادعية وظنوا ان تنساب بها من المبداء المستقيمة بل رقى بعضهم فحكموا بكونه شركا وكفرا وضلالة وكونه مخالفا للكتاب والسنة
 بكل ما تدرى فيها بالحنفية بالمجتهات المذكورة وقد قاتلهم طائفة عظيمة اخرى حفروا الباطل القريب الى ما تحت الترفيع استسما بينانه اخذوا في الجواب عنه بالتأويل والتمويه

[illegible][illegible]

الكتاب الاول في ذكر احوال من الصحابة رضي الله عنهم

انحصار الاموال في يدها و انحصار الجود في ايدى الناس العاقل

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سراجاً يضيء لنا طريق الحق

في هذا الثالث مسائل المالكية وفي مقدمتهم قراء الفاتحة في السرية دون الجهرية ثم تحت كل مسلك مذهب منشئة ومسالك متفرقة
 اما المسائل الاول فمن مسائل عليه من التفرقة بين القراءة ونفيها ومنهم من يوجب بالتعميم عنها ومنهم من يوجب على كراهتها ومنهم من قال بجهرتها ومنهم من
 تفرقه بنفسا والصلوة بها وهذا القول لا يخبر بضعف الاقوال في هذا المبحث وادعيا بل هو باطل قطعاً وسحقاً لا يلتفت اليه جرمًا وينظم في مسائل
 الاقوال المروية التي لم يقم صاحبها عليها حجة ودليل لا وهو مشتغل على تفريط كبير متضاد غاية التضاد لقول من قال ان الصلوة تنفس بركها وتحتاج الى مقتدر
 اذا ادرك الامام في الركوع فاقترع به ولم يتيسر لاقراءته فالتفت بغيره ففسد صلاته فانه مشتغل على فراط كبير بالمتفرط في الحكم بنفسا والصلوة بقراءتها
 اكثر من كراهتها في الحكم بنفسا كما يترك قراءتها وما مثل هذين القولين الا كمثل الاستدلال على ترك دفع اليدين عند الركوع السجود في الصلوة بقول
 الدركي الذين قيل لهم كنهوا ايديكم وفيها اكل من الصلوة والاستدلال على ثبوتها في ترك دفع اليدين عند الركوع السجود في الصلوة بقول
 المشهور وقفت على كتاب لبعض مشايخ الحنفية ذكر فيها مسائل الخلاف ومن عجائب ما فيه الاستدلال على ترك دفع اليدين في لا تنكح
 حوله تعالى الم تولى الذين قيل لهم كنفوا ايديكم وفيها اكل من الصلوة وما زالت احكام ذلك لا حاصلاً على سبيل التعميم الى انه ظفرت في تفسيره بغير ما يكون عنده هذا
 العظيم وذلك انه حكى في سورة الاعراف من القاصص التنوخي انه قال في قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقل عليه السلام
 في طرف وذلك في الطرف الاخر انتهى فليعلم العاقل ان امثال هذه لا فاديل صحة المناظرين ومنزوعة داهية عند الماهرين وهذه عبارات بعضها
 الحنفية الذين هم المتفردون بالسلوك على هذا السلك من بين اصحاب الائمة المشهورة لا ربيعة الدالة على اراءهم المختلفة واقوالهم المتفرقة قال
 صدد الشريعة في شرح الرقاية ولا يقره الموقر خلف الامام في يمينه وينصت قال الله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقل عليه السلام
 اذا كبر الامام فكنتم له واذا قرأ فاستمعوا له ولا يقره الامام في يمينه وينصت قال الله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقل عليه السلام
 مع ما يتعلق بمفهومه في شرح الرقاية في كشف حقائق شرح الرقاية وفقنا الله لمحققهم وهم لطالبين نفعهم وقال فصيحة الدين في شرح الرقاية
 لا يقره الامام خلفه عليه السلام في يمينه ولا يقره الامام في يمينه ولا يقره الامام في يمينه ولا يقره الامام في يمينه ولا يقره الامام في يمينه
 وفي الحديث وعليه اجماع الصحابة لكن اثبت البخاري عن عمرو بن كعب وحذيفة وابي هريرة وعائشة وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم انوا يقولون خلف
 الامام وقدم جميع الشائعية بين المتأرضيات بقراءة الفاتحة وقال بعض المشايخ اذا قرأ المقتدى في صلوة الفاتحة لا يكره على قول عمرو بن كعب واليه مال الامام
 ابو حفص الكبير الآية اعني واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فاطر المية وفي العديد والمزيد لم يقرأ خلف الامام للاحتياط فان كان في صلوة الجهر
 اجماعاً وفي الفاتحة قيل لا يكره ولا يكره وكذا في الذخيرة لكن نقل عن جدي شيخنا الاسلام ما يمة الاعلام في الحكم بحجي ما سئل عن بين الامر
 الماحي بسطوته سيات البدع وانما لا يقره السعيد الشهيد نظام الملة والدين عبد الرحيم المشهور بين الاثام ليشيخ التسليم وهو مجتهد في مذهب
 ابن حنيفة باتفاق علماء ما وراء النهر وخراسان انه كان يقول يستحب الاحتياط في ما روى عن محمد بن عبد الله ويقول لو كان في جهرية يوم القيام متحاب
 الى من اذن في الصلوة انتقم من صاحبها وفي جامع الرموز شرح الرقاية وينصت الموقر سواء كان مدركاً او لاحقاً او مسبقاً وفيه اشارة الى انه يكره القراءة خلف الامام
 وعن الطبري لا بأس به في السرية والآول اهم فانه يفسد الصلوة وتفسد عدة من الصحابة كما في الزاهد والظاهرية وعمر بن مسعود صلى الله عليه وآله وعن فضيل بن
 سجين يدرى بالامام على انه لا يقره خلف الامام كما في الكرماني انتهى وفي شرح النفاية جدي عن الامام ابو حفص الكبير لا يكره قراءة الموقر في صلوة الجهر
 فيها وقيل على قول محمد لا يكره وعلى قولهما لا يكره وهو لا محذور قال شمس المية بسرخس تفسد صلاته في قول عدة من الصحابة انتهى وفي حواشي شرح النفاية
 شيخنا الاسلام محمد بن محمد بن سعد الدين القمي الى علم انه اذا قرأ المقتدى خلف الامام فمصلو لا يجرم في اختلف المشايخ قال بعضهم لا يكره واليه مال الشيخ
 ابو حفص بعض مشايخنا ذكره ان على قول محمد لا يكره وعلى قولهما لا يكره كما ذكر في الذخيرة في الفصل الثاني من كتاب الصلوة ثم ذكر في الفصل الرابع
 ان الامام لا يكره وقيل فمصلو يمة تفسد صلاته في قراءة من الصحابة انتهى وفي مضة السلوك شرح تحفة الملوك للبد والعيني لا يقره الموقر خلف الامام قال
 ما لا يقره في السرية لا في الجهرية وقال الشافعية في الكرماني والكل لا يقره ما قلنا القول ثانياً واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا واكثر اهل التفسير
 ان على خطا بطلت في قول احمد حقه النام على هذه الآية نزلت في الصلوة وفي تحذيبي هريقة وحديث ابو موسى واذا قرأ فاستمعوا له وانصتوا قال سلم هذا الشيخ في ذكر

في هذا الثالث مسائل المالكية وفي مقدمتهم قراء الفاتحة في السرية دون الجهرية ثم تحت كل مسلك مذهب منشئة ومسالك متفرقة
 اما المسائل الاول فمن مسائل عليه من التفرقة بين القراءة ونفيها ومنهم من يوجب بالتعميم عنها ومنهم من يوجب على كراهتها ومنهم من قال بجهرتها ومنهم من
 تفرقه بنفسا والصلوة بها وهذا القول لا يخبر بضعف الاقوال في هذا المبحث وادعيا بل هو باطل قطعاً وسحقاً لا يلتفت اليه جرمًا وينظم في مسائل
 الاقوال المروية التي لم يقم صاحبها عليها حجة ودليل لا وهو مشتغل على تفريط كبير متضاد غاية التضاد لقول من قال ان الصلوة تنفس بركها وتحتاج الى مقتدر
 اذا ادرك الامام في الركوع فاقترع به ولم يتيسر لاقراءته فالتفت بغيره ففسد صلاته فانه مشتغل على فراط كبير بالمتفرط في الحكم بنفسا والصلوة بقراءتها
 اكثر من كراهتها في الحكم بنفسا كما يترك قراءتها وما مثل هذين القولين الا كمثل الاستدلال على ترك دفع اليدين عند الركوع السجود في الصلوة بقول
 الدركي الذين قيل لهم كنهوا ايديكم وفيها اكل من الصلوة والاستدلال على ثبوتها في ترك دفع اليدين عند الركوع السجود في الصلوة بقول
 المشهور وقفت على كتاب لبعض مشايخ الحنفية ذكر فيها مسائل الخلاف ومن عجائب ما فيه الاستدلال على ترك دفع اليدين في لا تنكح
 حوله تعالى الم تولى الذين قيل لهم كنفوا ايديكم وفيها اكل من الصلوة وما زالت احكام ذلك لا حاصلاً على سبيل التعميم الى انه ظفرت في تفسيره بغير ما يكون عنده هذا
 العظيم وذلك انه حكى في سورة الاعراف من القاصص التنوخي انه قال في قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقل عليه السلام
 في طرف وذلك في الطرف الاخر انتهى فليعلم العاقل ان امثال هذه لا فاديل صحة المناظرين ومنزوعة داهية عند الماهرين وهذه عبارات بعضها
 الحنفية الذين هم المتفردون بالسلوك على هذا السلك من بين اصحاب الائمة المشهورة لا ربيعة الدالة على اراءهم المختلفة واقوالهم المتفرقة قال
 صدد الشريعة في شرح الرقاية ولا يقره الموقر خلف الامام في يمينه وينصت قال الله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقل عليه السلام
 اذا كبر الامام فكنتم له واذا قرأ فاستمعوا له ولا يقره الامام في يمينه وينصت قال الله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقل عليه السلام
 مع ما يتعلق بمفهومه في شرح الرقاية في كشف حقائق شرح الرقاية وفقنا الله لمحققهم وهم لطالبين نفعهم وقال فصيحة الدين في شرح الرقاية
 لا يقره الامام خلفه عليه السلام في يمينه ولا يقره الامام في يمينه ولا يقره الامام في يمينه ولا يقره الامام في يمينه ولا يقره الامام في يمينه
 وفي الحديث وعليه اجماع الصحابة لكن اثبت البخاري عن عمرو بن كعب وحذيفة وابي هريرة وعائشة وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم انوا يقولون خلف
 الامام وقدم جميع الشائعية بين المتأرضيات بقراءة الفاتحة وقال بعض المشايخ اذا قرأ المقتدى في صلوة الفاتحة لا يكره على قول عمرو بن كعب واليه مال الامام
 ابو حفص الكبير الآية اعني واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فاطر المية وفي العديد والمزيد لم يقرأ خلف الامام للاحتياط فان كان في صلوة الجهر
 اجماعاً وفي الفاتحة قيل لا يكره ولا يكره وكذا في الذخيرة لكن نقل عن جدي شيخنا الاسلام ما يمة الاعلام في الحكم بحجي ما سئل عن بين الامر
 الماحي بسطوته سيات البدع وانما لا يقره السعيد الشهيد نظام الملة والدين عبد الرحيم المشهور بين الاثام ليشيخ التسليم وهو مجتهد في مذهب
 ابن حنيفة باتفاق علماء ما وراء النهر وخراسان انه كان يقول يستحب الاحتياط في ما روى عن محمد بن عبد الله ويقول لو كان في جهرية يوم القيام متحاب
 الى من اذن في الصلوة انتقم من صاحبها وفي جامع الرموز شرح الرقاية وينصت الموقر سواء كان مدركاً او لاحقاً او مسبقاً وفيه اشارة الى انه يكره القراءة خلف الامام
 وعن الطبري لا بأس به في السرية والآول اهم فانه يفسد الصلوة وتفسد عدة من الصحابة كما في الزاهد والظاهرية وعمر بن مسعود صلى الله عليه وآله وعن فضيل بن
 سجين يدرى بالامام على انه لا يقره خلف الامام كما في الكرماني انتهى وفي شرح النفاية جدي عن الامام ابو حفص الكبير لا يكره قراءة الموقر في صلوة الجهر
 فيها وقيل على قول محمد لا يكره وعلى قولهما لا يكره وهو لا محذور قال شمس المية بسرخس تفسد صلاته في قول عدة من الصحابة انتهى وفي حواشي شرح النفاية
 شيخنا الاسلام محمد بن محمد بن سعد الدين القمي الى علم انه اذا قرأ المقتدى خلف الامام فمصلو لا يجرم في اختلف المشايخ قال بعضهم لا يكره واليه مال الشيخ
 ابو حفص بعض مشايخنا ذكره ان على قول محمد لا يكره وعلى قولهما لا يكره كما ذكر في الذخيرة في الفصل الثاني من كتاب الصلوة ثم ذكر في الفصل الرابع
 ان الامام لا يكره وقيل فمصلو يمة تفسد صلاته في قراءة من الصحابة انتهى وفي مضة السلوك شرح تحفة الملوك للبد والعيني لا يقره الموقر خلف الامام قال
 ما لا يقره في السرية لا في الجهرية وقال الشافعية في الكرماني والكل لا يقره ما قلنا القول ثانياً واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا واكثر اهل التفسير
 ان على خطا بطلت في قول احمد حقه النام على هذه الآية نزلت في الصلوة وفي تحذيبي هريقة وحديث ابو موسى واذا قرأ فاستمعوا له وانصتوا قال سلم هذا الشيخ في ذكر

في كتابي من القراءة ما قد عثر ثمانين نفر من الصحابة منهم المرتضى وعبادة وقد دونوا من الحديث اسماهم ثم المقتضى خلف الامام في صلاة الخفاه قبل كذا
 والي كالشيا برحمنه قبل عند محمد لا يكره وعندها يكن انتهى ومثله في شهر الكفر العيني المسمى بمن الحقائق وفي المحبتي شريفة غفر الله له
 في شهر كذا في النذر وبن القراء خلف الامام على سبيل الاحتياط حسن عند محمد ومكره عند هذا وعن ابي حنيفة انه لا بأس بان يقرأ الفاتحة في الظهر
 والعصر وبما شاء من القرآن انتهى وفي غنية المستقلة شرح منية المصلحة بعد ذكر الآثار الواردة في المنع وهذه النصوص كراهي ابي حنيفة وابي يوسف
 قراءة المأمور في السرية ايضا وهو كراهة تحرير كما يفيد من قول صاحب الهداية وعندها لا يكره لما فيه من الوعيد فان اطلاق الكراهة يفيد كراهة التحريم
 سيما اذا استدلل عليها بما فيه وحيد والمراد ما تقدم من قول عمر وسعد وعلى فان كانت مستفيدة عند محمد فان لا يكره قولها لما مر من كراهة انتهى وفي
 تبليغ الحقائق شرح كذا الدقائق للفر النزيل لا يقره الموت خلف الامام على يسمه وقال الشافعي يجب على الموتى قراءة الفاتحة لقوله عليه السلام لا ملاق
 الا بفاتحة الكتاب وحديث عبادة ان النبي عليه السلام قال للمؤمنين الذين قرأوا خلفه لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا ملاق لمن لم يقره بها انتهى
 وفي الهداية لا يقره الموت خلف الامام خلافا للشافعي في الفاتحة انه ان القراءة ركن مشقة فيشترط ان يقره على السلام من كان له امام فقرأه الامام
 قراءة له وعليه اجماع الصحابة ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما روى عن محمد ويكره عند هذا لما فيه من الوعيد انتهى وفي حاشي الهداية المسماة
 بالنهاية قوله في ما روى الخ و قال شمس الامية للشخصي ففسد صلاته في قول عدة من الصحابة وعن عبدالله السبخي انه قال لا لقوله من التراب فيقول
 ان يكسر اسنانه انتهى وفي حاشيها الملا الهادي للبحر نقضه في قوله فبكره عند هذا لما فيه من الوعيد فقد روى ان المنع عن القراءة ما شور عن
 ثمانين من الصحابة وقال علي من قرء خلف الامام فقد اخطأ السنة وقال سعد بن ابى وقاص زيد من قرء خلف الامام فلا صلوة له وانما الصواب اذا كان
 غير مدركة بالقياس كانت محمولة على السماع فبما روى الخبر المقتضي الوجوب قراءة الفاتحة على المأموم والنقل الموجب المحرم اذا انفردوا بعمل المحرم وترك ذرة
 ما كفى الله عنه خير من عبادة التقليد انتهى وفي البناية شرح الهداية للعيني وليستحسب في استحسن قراءة المقتضى الفاتحة احتياطا ومنع الخلاف
 فيها روى بعض المشايخ عن محمد وفي الذخيرة لو قرأ المقتضى خلف الامام في صلوة لا يجر فيها اختلاف المشايخ فيه فقال ابن حنبل بعض مشايخنا لا يكره
 في قول محمد واطلق المصنف كلامه ومما ادعى حالة الخافه دون الجهر وفي شرح الجامع للامام مكرن الشيخ السعدي عن بعض مشايخنا ان الامام لا يخل
 القراءة عن المقتضى في صلوة الخافه انتهى وفي حاشي الهداية المسماة بفتح القدير بعد ذكر كراهي المانعين وانما العصبية في المنع وانجر
 عبد الزلزلة وابن ابي شيبة قال علي من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة واخرجه الدارقطني من طريقه وقال لا يصح اسنانه وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء
 هذا روى عبدالله بن ابي ليلى لا يضره وهو باطل ويكفي في بطلانه اجماع المسلمين على خلافه واهل الكوفة انما اختلفوا وتركوا القراءة خلف الامام
 فقط لا انهم لم يجزوا وابن ابي ليلى هذا رجل عجزل انتهى كلام ابن حبان وليس ما نسب الى اهل الكوفة بصحيح بل هو مبنون وهى عندهم تركه
 والمراد كراهة تحرير كما يفيد من قول المصنف ويكره عند هذا لما فيه من الوعيد وهو بعض المشايخ بانها لا تخل خلف الامام وقد عرف من طريق اصحابنا انهم
 لا يطلقون الحرام الا على ما حرمة قطعية انتهى وفيه ايضا قوله في ما روى عن محمد تقتضي هذه العبارة انها ليست بظاهر رواية عنه كما قال في
 الزكاة خلافا لابي يوسف ما روى عن في دين الزكاة وهو الذي يظهر من قول صاحب الذخيرة وبعض مشايخنا ذكره وان علي بن محمد لا يكره وعلى قولها يكن ثم قال في فصل
 الرابع الاصل انه يكون في قول محمد قولها فانما عبادته في كتبه مصححة بالقباع في من خلافة فانه في كتاب الاثار في باب القراءة خلف الامام بعد ما استدل
 عليه بن قيس ان ما قرأه في ما يجهر فيه ولا يجهر فيه قال به نأخذ لا نرى القراءة خلف الامام في شئ من الصلوات يجهر فيه او لا يجهر فيها سقم في استدلال
 انما اخرجه قال محمد لا ينبغي ان يقر خلف الامام في شئ من الصلوات وفي هو طاه ليدان روى في من القراءة في الصلوة ما روى في قول محمد لا قراءة خلف الامام
 في ما جهر ولا في ما لم يجهر فيه بذلك ما عت حاشية الاثار وهو قول ابي حنيفة وقال الشافعي ففسد صلاته في قول عدة من الصحابة ثم لا يجهر في الاحتياط
 عام القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل بما قرأ المد ليلين ليس يقتضوا قراءتها القراءة بل المنع انتهى وفي الجرائد شرح كذا الدقائق
 بعد نقل عبارة الهداية وليستحسب على سبيل الاحتياط في ما روى عن محمد من تفقيه في غاية البيان بان محمد صرح في كتبه بعدم القراءة خلف الامام لم يجهر فيه
 وما لا يجهر طاه به نأخذ من قول ابي حنيفة وصحاب عنه بان حاشية الهداية لم يجز مر بانه قول محمد بل هو قول ابي حنيفة انتهى وفي حاشية النوازل

في كتابي من القراءة ما قد عثر ثمانين نفر من الصحابة منهم المرتضى وعبادة وقد دونوا من الحديث اسماهم ثم المقتضى خلف الامام في صلاة الخفاه قبل كذا
 والي كالشيا برحمنه قبل عند محمد لا يكره وعندها يكن انتهى ومثله في شهر الكفر العيني المسمى بمن الحقائق وفي المحبتي شريفة غفر الله له
 في شهر كذا في النذر وبن القراء خلف الامام على سبيل الاحتياط حسن عند محمد ومكره عند هذا وعن ابي حنيفة انه لا بأس بان يقرأ الفاتحة في الظهر
 والعصر وبما شاء من القرآن انتهى وفي غنية المستقلة شرح منية المصلحة بعد ذكر الآثار الواردة في المنع وهذه النصوص كراهي ابي حنيفة وابي يوسف
 قراءة المأمور في السرية ايضا وهو كراهة تحرير كما يفيد من قول صاحب الهداية وعندها لا يكره لما فيه من الوعيد فان اطلاق الكراهة يفيد كراهة التحريم
 سيما اذا استدلل عليها بما فيه وحيد والمراد ما تقدم من قول عمر وسعد وعلى فان كانت مستفيدة عند محمد فان لا يكره قولها لما مر من كراهة انتهى وفي
 تبليغ الحقائق شرح كذا الدقائق للفر النزيل لا يقره الموت خلف الامام على يسمه وقال الشافعي يجب على الموتى قراءة الفاتحة لقوله عليه السلام لا ملاق
 الا بفاتحة الكتاب وحديث عبادة ان النبي عليه السلام قال للمؤمنين الذين قرأوا خلفه لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا ملاق لمن لم يقره بها انتهى
 وفي الهداية لا يقره الموت خلف الامام خلافا للشافعي في الفاتحة انه ان القراءة ركن مشقة فيشترط ان يقره على السلام من كان له امام فقرأه الامام
 قراءة له وعليه اجماع الصحابة ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما روى عن محمد ويكره عند هذا لما فيه من الوعيد انتهى وفي حاشي الهداية المسماة
 بالنهاية قوله في ما روى الخ و قال شمس الامية للشخصي ففسد صلاته في قول عدة من الصحابة وعن عبدالله السبخي انه قال لا لقوله من التراب فيقول
 ان يكسر اسنانه انتهى وفي حاشيها الملا الهادي للبحر نقضه في قوله فبكره عند هذا لما فيه من الوعيد فقد روى ان المنع عن القراءة ما شور عن
 ثمانين من الصحابة وقال علي من قرء خلف الامام فقد اخطأ السنة وقال سعد بن ابى وقاص زيد من قرء خلف الامام فلا صلوة له وانما الصواب اذا كان
 غير مدركة بالقياس كانت محمولة على السماع فبما روى الخبر المقتضي الوجوب قراءة الفاتحة على المأموم والنقل الموجب المحرم اذا انفردوا بعمل المحرم وترك ذرة
 ما كفى الله عنه خير من عبادة التقليد انتهى وفي البناية شرح الهداية للعيني وليستحسب في استحسن قراءة المقتضى الفاتحة احتياطا ومنع الخلاف
 فيها روى بعض المشايخ عن محمد وفي الذخيرة لو قرأ المقتضى خلف الامام في صلوة لا يجر فيها اختلاف المشايخ فيه فقال ابن حنبل بعض مشايخنا لا يكره
 في قول محمد واطلق المصنف كلامه ومما ادعى حالة الخافه دون الجهر وفي شرح الجامع للامام مكرن الشيخ السعدي عن بعض مشايخنا ان الامام لا يخل
 القراءة عن المقتضى في صلوة الخافه انتهى وفي حاشي الهداية المسماة بفتح القدير بعد ذكر كراهي المانعين وانما العصبية في المنع وانجر
 عبد الزلزلة وابن ابي شيبة قال علي من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة واخرجه الدارقطني من طريقه وقال لا يصح اسنانه وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء
 هذا روى عبدالله بن ابي ليلى لا يضره وهو باطل ويكفي في بطلانه اجماع المسلمين على خلافه واهل الكوفة انما اختلفوا وتركوا القراءة خلف الامام
 فقط لا انهم لم يجزوا وابن ابي ليلى هذا رجل عجزل انتهى كلام ابن حبان وليس ما نسب الى اهل الكوفة بصحيح بل هو مبنون وهى عندهم تركه
 والمراد كراهة تحرير كما يفيد من قول المصنف ويكره عند هذا لما فيه من الوعيد وهو بعض المشايخ بانها لا تخل خلف الامام وقد عرف من طريق اصحابنا انهم
 لا يطلقون الحرام الا على ما حرمة قطعية انتهى وفيه ايضا قوله في ما روى عن محمد تقتضي هذه العبارة انها ليست بظاهر رواية عنه كما قال في
 الزكاة خلافا لابي يوسف ما روى عن في دين الزكاة وهو الذي يظهر من قول صاحب الذخيرة وبعض مشايخنا ذكره وان علي بن محمد لا يكره وعلى قولها يكن ثم قال في فصل
 الرابع الاصل انه يكون في قول محمد قولها فانما عبادته في كتبه مصححة بالقباع في من خلافة فانه في كتاب الاثار في باب القراءة خلف الامام بعد ما استدل
 عليه بن قيس ان ما قرأه في ما يجهر فيه ولا يجهر فيه قال به نأخذ لا نرى القراءة خلف الامام في شئ من الصلوات يجهر فيه او لا يجهر فيها سقم في استدلال
 انما اخرجه قال محمد لا ينبغي ان يقر خلف الامام في شئ من الصلوات وفي هو طاه ليدان روى في من القراءة في الصلوة ما روى في قول محمد لا قراءة خلف الامام
 في ما جهر ولا في ما لم يجهر فيه بذلك ما عت حاشية الاثار وهو قول ابي حنيفة وقال الشافعي ففسد صلاته في قول عدة من الصحابة ثم لا يجهر في الاحتياط
 عام القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل بما قرأ المد ليلين ليس يقتضوا قراءتها القراءة بل المنع انتهى وفي الجرائد شرح كذا الدقائق
 بعد نقل عبارة الهداية وليستحسب على سبيل الاحتياط في ما روى عن محمد من تفقيه في غاية البيان بان محمد صرح في كتبه بعدم القراءة خلف الامام لم يجهر فيه
 وما لا يجهر طاه به نأخذ من قول ابي حنيفة وصحاب عنه بان حاشية الهداية لم يجز مر بانه قول محمد بل هو قول ابي حنيفة انتهى وفي حاشية النوازل

لصاحبها يدور من غير ان استحسن قراءة الفاتحة خلف الامام على سبيل الاحتياط وعند ما قرأ المأموم يكره ان يقرأ سورة الفاتحة خلف الامام حتى
 لا يتأخر في صلاة الكسوف والصلوات المقدسة وقت قراءة الامام وقال في حديثه في شرحه انه اشعار بكون قراءة
 المقتد مكرهه كراهة تحرير ولا خلاف في الجهرية وما في السرية والاحتياط في الفاتحة عند محمد والاصح الكراهة المروية عن ثمانين من كبار الصحابة انتهى وفي
 الدر المختار شرح تنوير الاحصار والموتولا يقره مطلقا ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب لمحمد ضعيف كما بسطه الكمال فان قرأه كره تحريما وتعميرا في
 الاصح وفي درر البحار عن مسوط خواجه انه انما قصد يكون قاسقا وهو مجزئ عن عدة من الصحابة فالمنع احوط انتهى وفي مجمع الفوائد شرح تنوير
 الاصحاح والموتولا يقره مطلقا يعني لا الفاتحة ولا غيرها سواء في السرية او الجهرية قال الشيخ في مسند منعه لا يخلو عن في ان هذا ظاهر الرواية وقال في الهداية
 وليست محسنة على سبيل الاحتياط في ما يروى عن محمد وقال في النخبة وبعض مشايخنا ذكره ان علي بن محمد لا يكرهه وعلى قولنا يكرهه ثم قال الاصح انه يكرهه قلت لا يكرهه
 محمد ثم من هذا فقد قال في كتاب الاما لا يقرأ الفاتحة خلف الامام في ثمن الصلوة وقال في كتاب الحج لا يقرأ خلف الامام في طهر ولا في ولا يجزئ من صلواته ولا يقرأه
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى خلف الامام فان قرأه الامام قرأه له انتهى وقال الخطاط في حواشي الدر المختار قوله ويكون فاسقا
 الطاهر ان ذلك عند الاحتياط لا عند السرية ولا يفسد بغيره انتهى وفي مراعي الفلاح شرح نوادر الايضاح كلامها للشيخ نبلاي ولا يقره المأموم بل يستمع حاله الامام
 ويصمت حال اسارته وان قرأ المأموم الفاتحة او غيرها كره ذلك تحريما انتهى انتهى وقال الخطاط في حواشيه عليه ما في شرح الكافي للبيهقي روى ان
 القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط تسجد محمد فذكر عندهما ما قاله الشيخ ابو حنيفة النضران كان في صلوة السركرة قراءة المأموم عندهما وقال محمد لا يكرهه
 بل يستحب به ناخذ لانه احوط وهو مذهب الصديق والفاروق والموتضى فقد صرح الكمال بوجه انتهى فليذكر في هذه العبارات وغيرها الواقعة
 في كتب الاثبات من الاختلافات وليحفظ ان المنسوب اليه ائمتنا الثلاثة ثلثة اقوال الاول انهم اختاروا ترك القراءة لانهم لم يجزوه
 بان كرهوه او حرمة كما ذكره ابن حبان وهو الظاهر من ذكر المشغري في الاختلاف الواقعة في هذا البحث في كتابه لميزان بقوله ومن ذلك قول الحنفية
 بعد وجوب القراءة على المأموم سواء جهرا لا سرا بل لا تسن له القراءة خلف الامام حال ذلك قال احمد ومالك انه لا تجب القراءة على
 المأموم حال بل كرهه مالك للمأموم ان يقره فيما يجهر فيه الامام سواء سمع قراءة الامام او لم يسمع واستحب محمد القراءة في ما خافت فيه الامام مع قول
 الشافعي تجب على المأموم القراءة في ما يسمع فيه الامام حرما وفي الجهرية في ارجح القولين وقال الاصم والحسن بن صالح القراءة سنة فالاول اخفف
 والثاني والرايع في كل منهما تخفيف واما الثالث فمشد فانه في قول صاحب حجة الامامة في اختلاف الائمة اختلاف في وجوب القراءة على المأموم
 فقال ابو حنيفة لا تجب سواء جهرا لا سرا وخاف بل لا تسن له القراءة خلف الامام حال وقال مالك واحدا لا تجب القراءة على المأموم حال بل كرهه مالك
 لما كرهه يقره فيما يجهر فيه سمع قراءة الامام او لم يسمع واستحب احمد في ما خافت فيه الامام وقرئ بين ان يسمع قراءة الامام وبين ان لا يسمع
 وقال الشافعي تجب القراءة على المأموم فيما السرية كالامام والراجح من قوليه وجوب القراءة على المأموم في الجهرية وحكم عن الاصم والحسن بن صالح
 ان القراءة سنة انتهى وهذا هو الذي اتجه اليه فيكون فيها لهم والتخصيص الكراهة او الحرمة من تعريضات متبعين والثاني ان القراءة خلف الامام
 حق وقراءة الفاتحة مكرهه عند كراهة تحرير وهو الذي ذكره ابن حبان وخافه وبعده كثير من جاء بعده وبه صرح جمهور من قبله
والثالث ان قراءة الفاتحة مستحسنة ومستحبة في السرية ومكره في الجهرية في رواية عن محمد كما ذكره صاحب الهداية والنخبة وغيرها
 وهو رواية عن ابو حنيفة كما ذكره الزاهد في المجتبى وهو الذي اختاره ابو حنيفة وشيخه التسليم كما ذكره في الجملة من التخصيص والصوتية كما قال صاحب
 التفسير لاحد مجال الاختلاف في المسئلة بغير اقتضاء حق وجب ابو حنيفة الى عبد الله بن القاري والشافعي على التارك فان رأيت طائفة الصوفية والمشايع
 التخصيص تراهم يستحسنون قراءة الفاتحة لموتوا استحسنه محمد ايضا احتياطا فيما روي عنه انتهى استظهره على القاري في المرقاة شرح المشكوة حيث
 قال اختلاف في قراءة المأموم فاحرم قول الشافعي انه يقرأها في السرية والجهرية وهو مذهب احمد واحد قول الشافعي انه يقرأها في السرية وهذا هو حنفية
 لا يقرها في السرية ولا في الجهرية كذا نقله الطيبي والامام محمد من ائمتنا كوافي الشافعي في القراءة في السرية وهو ظاهر من الجمع بين الروايات بخلافه وهو
 مذهب الامام مالك ايضا انتهى ومكان هذه الرواية ليست ظاهر الرواية عن محمد وانما مخالفة لتعويجه في الموطا وغيره وهذا استضعف ابراهيم

في حديثه في شرحه انه اشعار بكون قراءة
 المقتد مكرهه كراهة تحرير ولا خلاف في الجهرية وما في السرية والاحتياط في الفاتحة عند محمد والاصح الكراهة المروية عن ثمانين من كبار الصحابة انتهى وفي
 الدر المختار شرح تنوير الاحصار والموتولا يقره مطلقا ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب لمحمد ضعيف كما بسطه الكمال فان قرأه كره تحريما وتعميرا في
 الاصح وفي درر البحار عن مسوط خواجه انه انما قصد يكون قاسقا وهو مجزئ عن عدة من الصحابة فالمنع احوط انتهى وفي مجمع الفوائد شرح تنوير
 الاصحاح والموتولا يقره مطلقا يعني لا الفاتحة ولا غيرها سواء في السرية او الجهرية قال الشيخ في مسند منعه لا يخلو عن في ان هذا ظاهر الرواية وقال في الهداية
 وليست محسنة على سبيل الاحتياط في ما يروى عن محمد وقال في النخبة وبعض مشايخنا ذكره ان علي بن محمد لا يكرهه وعلى قولنا يكرهه ثم قال الاصح انه يكرهه قلت لا يكرهه
 محمد ثم من هذا فقد قال في كتاب الاما لا يقرأ الفاتحة خلف الامام في ثمن الصلوة وقال في كتاب الحج لا يقرأ خلف الامام في طهر ولا في ولا يجزئ من صلواته ولا يقرأه
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى خلف الامام فان قرأه الامام قرأه له انتهى وقال الخطاط في حواشي الدر المختار قوله ويكون فاسقا
 الطاهر ان ذلك عند الاحتياط لا عند السرية ولا يفسد بغيره انتهى وفي مراعي الفلاح شرح نوادر الايضاح كلامها للشيخ نبلاي ولا يقره المأموم بل يستمع حاله الامام
 ويصمت حال اسارته وان قرأ المأموم الفاتحة او غيرها كره ذلك تحريما انتهى انتهى وقال الخطاط في حواشيه عليه ما في شرح الكافي للبيهقي روى ان
 القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط تسجد محمد فذكر عندهما ما قاله الشيخ ابو حنيفة النضران كان في صلوة السركرة قراءة المأموم عندهما وقال محمد لا يكرهه
 بل يستحب به ناخذ لانه احوط وهو مذهب الصديق والفاروق والموتضى فقد صرح الكمال بوجه انتهى فليذكر في هذه العبارات وغيرها الواقعة
 في كتب الاثبات من الاختلافات وليحفظ ان المنسوب اليه ائمتنا الثلاثة ثلثة اقوال الاول انهم اختاروا ترك القراءة لانهم لم يجزوه
 بان كرهوه او حرمة كما ذكره ابن حبان وهو الظاهر من ذكر المشغري في الاختلاف الواقعة في هذا البحث في كتابه لميزان بقوله ومن ذلك قول الحنفية
 بعد وجوب القراءة على المأموم سواء جهرا لا سرا بل لا تسن له القراءة خلف الامام حال ذلك قال احمد ومالك انه لا تجب القراءة على
 المأموم حال بل كرهه مالك للمأموم ان يقره فيما يجهر فيه الامام سواء سمع قراءة الامام او لم يسمع واستحب محمد القراءة في ما خافت فيه الامام مع قول
 الشافعي تجب على المأموم القراءة في ما يسمع فيه الامام حرما وفي الجهرية في ارجح القولين وقال الاصم والحسن بن صالح القراءة سنة فالاول اخفف
 والثاني والرايع في كل منهما تخفيف واما الثالث فمشد فانه في قول صاحب حجة الامامة في اختلاف الائمة اختلاف في وجوب القراءة على المأموم
 فقال ابو حنيفة لا تجب سواء جهرا لا سرا وخاف بل لا تسن له القراءة خلف الامام حال وقال مالك واحدا لا تجب القراءة على المأموم حال بل كرهه مالك
 لما كرهه يقره فيما يجهر فيه سمع قراءة الامام او لم يسمع واستحب احمد في ما خافت فيه الامام وقرئ بين ان يسمع قراءة الامام وبين ان لا يسمع
 وقال الشافعي تجب القراءة على المأموم فيما السرية كالامام والراجح من قوليه وجوب القراءة على المأموم في الجهرية وحكم عن الاصم والحسن بن صالح
 ان القراءة سنة انتهى وهذا هو الذي اتجه اليه فيكون فيها لهم والتخصيص الكراهة او الحرمة من تعريضات متبعين والثاني ان القراءة خلف الامام
 حق وقراءة الفاتحة مكرهه عند كراهة تحرير وهو الذي ذكره ابن حبان وخافه وبعده كثير من جاء بعده وبه صرح جمهور من قبله
والثالث ان قراءة الفاتحة مستحسنة ومستحبة في السرية ومكره في الجهرية في رواية عن محمد كما ذكره صاحب الهداية والنخبة وغيرها
 وهو رواية عن ابو حنيفة كما ذكره الزاهد في المجتبى وهو الذي اختاره ابو حنيفة وشيخه التسليم كما ذكره في الجملة من التخصيص والصوتية كما قال صاحب
 التفسير لاحد مجال الاختلاف في المسئلة بغير اقتضاء حق وجب ابو حنيفة الى عبد الله بن القاري والشافعي على التارك فان رأيت طائفة الصوفية والمشايع
 التخصيص تراهم يستحسنون قراءة الفاتحة لموتوا استحسنه محمد ايضا احتياطا فيما روي عنه انتهى استظهره على القاري في المرقاة شرح المشكوة حيث
 قال اختلاف في قراءة المأموم فاحرم قول الشافعي انه يقرأها في السرية والجهرية وهو مذهب احمد واحد قول الشافعي انه يقرأها في السرية وهذا هو حنفية
 لا يقرها في السرية ولا في الجهرية كذا نقله الطيبي والامام محمد من ائمتنا كوافي الشافعي في القراءة في السرية وهو ظاهر من الجمع بين الروايات بخلافه وهو
 مذهب الامام مالك ايضا انتهى ومكان هذه الرواية ليست ظاهر الرواية عن محمد وانما مخالفة لتعويجه في الموطا وغيره وهذا استضعف ابراهيم

القول في بيان ما لا يفسد الصلاة بالخطأ
في قول من لا يفسد الصلاة بالخطأ

وإدعاء الحق أن قوله كقولها وتبعه من جاء بعده وتبعه ماله وما عليه وطهر من أيها من العبادات السابقة أن أصحابنا الحنفية أقرت قول هذا
البحث على خمسة أقوال ثلاثة منها هي المكروهة وأما للنسب بطلانها من الأدلة وبراهينها لا نقضات واجب كما ذكره الكيداني وفكر في بحث المحقق أن قولهم
في الصلاة حرام فيعلم منه أنه قائل بجرمة القراءة خلف الإمام وهو الظاهر من كلام بعضهم أصلاً فهل هو من ابن الهائم وغيره أم لا أم لا يطلق الحرام
عليها لما عرفت ثم لا يطلق في الأمر على ما كان دليله قطعيًا فيفهم منه أن المكروهة مخبرية قريب من الحرام حكمًا وإن فادحة دليلًا وعلى هذا القول والقول
بالحرمة يفهم الحكم بفسق القائل كحكمه من المذنب المختار ومقتضاها الفسق والقراءة ولو لم يكن شأن سائر المحرمات لكن من الخطأ أو يسهل
أما يفسق بالاعتناء فلا نهضه ففهم ما سبق على أن القراءة مكروهة تنزيهاً أو على أنها مكروهة مخبرية بناء على ما ذكره بعضهم أن ارتكاب المكروهة
قريب من الصفات كما ذكره صاحب البحر الرائق في رسالته للولقة في بيان المعاصي للكبائر والصفات فإن ارتكاب كل مكروهة مخبرية من الصفات ثم ذكر أيضاً
أنه شرط في الاستقامة العدالة بالصغيرة إلا دما كان عليها لكن لا يخفى أن هذا خلاف جمع من الأصوليين أن المكروهة مخبرية قريب من الحرام وإن لم تكن
يستتبع عقوبة دون العقوبة بالنار كحكمات الشفاعة فالذي يظهر أن ارتكاب المكروهة المخبرية أيضاً من الكبائر إلا أنه دون كبيرة ارتكاب الحرام كما حقه
في مسائل حنفية الأضيق أحياء سنة سيد الأبرار وغيرهم فيها ينبغي وثباتها أن الصلاة تفسد بالقراءة خلف الإمام كما ذكره
في درر البحار فما نختلف إلا في هذا وهو في خمسة أقوال أصحابنا أضعفها وأوهنها بل ومن جميع الأقوال الواقعة في هذه
المسئلة القول الخامس وهو نظير رواية مكحول النسب في الشاذة المردودة عن أبي حنيفة أن رفع اليد من هذا الكلام وغيره مفسد للصلاة وبناء
بعض مشايخنا عليها عدم جواز القراءة بالتسابعة وكلاهما من الأقوال المردودة التي لا يحل ذكرها إلا للقاص عليها وإن ذكر في كثير من الكتب
الفقهية لأصحابنا الحنفية وقد أوضحت ذلك في رسالتي الفرائد البهية في تراجم الحنفية وفي تعليقاتي عليها المسماة بالتعليقات
السنية فلتطالعوا ليت شعري هل يقول عاقل بفساد الصلاة بما ثبت فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من أكابر
أصحابه ولو فرضنا أنه لم يثبت إلا من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من أصحابه أو ثبت وصار منسوخاً فغايته أن يكون خلاف السنة أو مكروهاً
قريباً أو تخريباً وهو لا يستلزم فساد الصلاة به بل لو فرضنا أنه حرام حرمة قطعية لا يلزم منه فساد الصلاة أيضاً فليس ارتكاب كل حرام في
الصلاة مفسد لها كما لو يكن منافيها للصلاة ومن المعلوم أن قراءة القرآن في نفسها ليست بمنافية للصلاة بل الصلاة ليست إلا الذكر والتسبيح
والقراءة ألا ترى إلى ما أخرجه ابن جرير من طريق كلثوم بن المصطلق عن ابن مسعود قال قال النبي صلى الله عليه وسلم كان عودني أن يرد علي السلام الصلاة
فأنتيه ذات يوم فسلمت عليه فلم يرد علي وقال إن الله يحدث في أمره ما شاء وأنه قد أحدث لكم في الصلاة أن لا تكلموا أحداً بذكر الله وما ينبغي من تسبيح
وتحميد وتوحيده قانتين ذكره السيوطي في الدر المنثور وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وأحمد وابن أبي شيبة عن معاوية بن الحكم السلمي قال سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من القوم فقلت إن جماعته فها في القوم بالبصار وهم نقلت وأكمل أميأه ما شأنك تنظر في الرجل يقولون
بأنهم يسمعون صوتي سكنت فما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمرها أو أتيت محلها قبله ولا بعده أحسن منه فوالله ما كره في ولا مني
وأشيقه ثم قال إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن فهذا وأمثاله من الأخبار والآثار دال على جوازها على
أن قراءة القرآن وإدعاء الأدلة والبراهين بمنافية للصلاة فكيف يجوز الحكم بفساد الصلاة مما لو كان ذلك مكرهاً أو حراماً بالاسم من لدن لا يثبت
ذلك وآتي والله الذي يحب شديد من صنف من نقل هذا القول في كتبهم سابقاً عليه ولم يحكموا بكونه غلطاً من دوا فإيتما قالان علم الفساد أصح ولم
يحكموا بكونه صحيحاً أو كونه ما يفسد غلطاً صحيحاً وإيتما استدلت أصحاب هذا القول الواهي ببعض آثار الصحابة كآثر من صلى خلف الإمام ولا صلاة له
ويستعرف أنه مما لا يعجز به ولا يستقيم الاستدلال وما ذكره السرخسي ومن تبعه من فساد الصلاة مذهب عدة من الصحابة يقال لهم
أي صحابي قال بهذا أو أي مخبر خرج هذا أو أي راوي روى هذا أو مخبر نسبة إليهم ما شاهد منه من دون سند مسلسل بحجج برواياته مما لا يعتد به
وقريب من هذا القول قول الحرمة وجوب ترك القراءة فانه مجرد دعوى لا بد له من دليل أو تحليل أو مجتازة بل ولا يذكره إلا مثل الكيداني والشيخ
في التشبه من الجرمات وقد روي عليه على افتقار إلى ما في رسالته تبيين العبادة بتعيين الأمانة التي بين بالتدوين وبإدخالها

وحقق ثبت لا شك في سننها لا لكونها اوصافا وانما القول بالكمال هو الذي ذهب اليه جماعة غفيرة من الحقيقة واستدلوا عليها بدليل
 سياق ذكره مع ما لها وما عليها بحيث يتبين لها ان ينشأ الفاضل الكامل واحسن من ذلك القول الثالث وهو ان كان ضعيفا
 روايتك قد حلت كما استفت عليه هذا كله كان كلاما على ان هذا لا يفتقر تحت المسألة الا على ما في عدم القراءة في السرية والجهرية
 واما المسألة لتنافي فتحة ايضا اقوال مختلفة الاول ان قراءة الفاتحة فرض للمأمور في الجهرية والسرية كليهما كما في السرية
 فلا شك وانما في الجهرية فتحة على الاما ان يسكت سكناات بعد الفراغ من قراءة الفاتحة وبعد الفراغ من التكبير قبل القراءة وبعد الفراغ من
 القراءة قبل الركوع على ما يروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسكت في هذه الاوقات فان لم يفعل الا ما فليقر معه الفاتحة على كل حال وهذا
 مذهبنا في ما يروى عن ابن عبد الله وعبد الله بن عمر والاولى اهل الشام على ما ذكره الحارثي وغيرهم فذهبوا الى ان يركبوا في صلاة الركعة
 الفاتحة مطلقا لكن الجمهور ومنهم من يركبها في الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة والركعة الخامسة
 بلغت بحال لا تسقط اصلها على مدرك الركعة او عدد الركعة وتلك الركعة ومدرك الركعة من دون القراءة وليس بمدرك الركعة
 وهو قول شاذ متقلبه من المشافعية وقد شيدوا كانه الشك في كتابه نبيل لا وطار شرح منتهى الاخبار على ما اوقفه عليه بعض الاخبار
 وهذه عبارته فائدة فقهية مما سلف وجوب الفاتحة على كل المأمور بما مر في كل ركعة وهذا ان تلك الركعة صالحة للاحتجاج بها على
 ان الفاتحة من شروط الصلوة في جميع انما تنضم صلوات من صلوات ركعة من ركعات بدون فاتحة الكتاب فهو محتاج الى اقامة برهان يخص
 تلك الركعة ومن ههنا تبين لك ضعف ما ذهب اليه الجمهور من ان مدرك الركعة الامام في الركعة دخل معه عند تلك الركعة وان لم يدرك شيئا من القرآن
 واستدلوا على ذلك بحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ركعة من ركعات الصلاة لا تجزئ الا بركعة اخرى رواه الدارقطني عن طريقين بشريين معا وهو
 متروك واخرجه الدارقطني ايضا بلفظ اذا ادرك احد ركعتين من الركعة فقد ادركك واذا ادرك ركعة فليركم اليها اخرى ولكن من طريق سليمان
 بن ابي الحارث عن طريق صالح بن ابي الاخير وسليمان بن مذكور وصالح ضعيف على ان التقيد بالجمعة في كلتا الروايتين مشعر بان جملة الركعة صالحة
 وكذا التقيد بالركعة في الرواية الاخرى يدل على خلاف المدعى ان الركعة حقيقة لجملة احوالها على الركعة او ما بعده مجاز لا يصار اليه الا بقرينة
 كما وقع عند مسلم من حديث البراء بلفظ وجدت قيامه فركعته فاعتدله فبهرته سواء كان وقع الركعة في مقابلة القيام ولا اعتداله السجدة
 قرينة تدل على ان المراد بها الركعة وقد ورد حديث من ادرك ركعة من صلاة الجمعة بالفاكه لا تخطوطها عن مفاد حق قال ابن ابي عمير في العلل طريقه
 لا اصل لهذا الحديث انما المتن من ادرك من الصلوة ركعة فقد ادرك ركعة كذا قال الدارقطني والحق في واخرجه ابن خزيمة عن طريق هريقة مرفوع بلفظ
 من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك ركعة قبل ان يقيم الامام صلوة ولا يشك في ذلك دليل على ان ركعة جميع احوالها اذ كانها او كانها
 حقيقة شرعية وحرورية وهما متقدمتان على اللغوية كما تقر في الاصل فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة وما قبله قرينة صادقة عن الحق الحقيقي فان
 قلت فاي فائدة على هذا في التقيد بقوله قبل ان يقيم صلوة فت دفع لوهان من جعل مع الامام ثم قرع الفاتحة وركع الامام قبل فراغه منها
 غير مدرك واذا تقر هذا علمت ان الواجب الجمل على الادراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما يحصل به البراءة من عهدة ادلة وجوب التقيد
 القطعية وادلة وجوب الفاتحة وقد ذهب الى هذا بعض اهل الظاهر ابن خزيمة وابوبكر الصديق وقد روى ذلك ابن سيد الناس في شرح الترمذي وذكر
 فيه حاكيا عن روى عن ابن خزيمة انه احتج بذلك بما روى عن الهريقة انه صلى على علي بن ابي طالب في الركعة فليركم معه وليعد الركعة
 وقد روى البخاري في صحيحه ما رواه خلف الامام من حديث الهريقة انه قال ان ادركت القوم ركع حاله لم تقعد بتلك الركعة قال الحافظ ابن حجر هذا الحديث
 عن الهريقة موثق فاما الرافعي فلا اصل له وقال الرازي تبعا للامامان ابا عاصم النبادي حكى عن ابن خزيمة انه احتج به وقد حكى هذا لذهب البخاري
 في قراءة خلف الامام عن كل من ذهب الى وجوب القراءة خلف الامام حكاه في الفتوح من جماعة من الشافعية ووجهه المقتضى وقال قد بحثت هذه
 المسألة ولا حظ لي في جميع غشائها وحديثنا ظهر من احوالها على غير ما ذكرت يعني من عدم الاعتدال بتلك الركعة فقط على الرازي في شرح الترمذي بعد ان حكى
 عن شيخنا انه كان يفتي بان لا يعد ركعة من ركعات الفاتحة على الخط وهو الذي نتج عنه ان يفتي بالاجماع والمالك مثل من لا يفتي

ذكره في نسخة من كتابه في الصلاة

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

۱۶
دانشگاه تهران
کتابخانه مرکزی
خط اول و دوم
مجموعه کتابت
سفرنامه حضرت
شاهان اسلامیه
انجمن صلوات
علیه السلام
فصلی در بیان
تاریخچه کتب
عربی و فارسی
در ایران و عراق

[illegible][illegible]

وفي موضع في القرآن يحكي عن كل واحد الاستماع له والسكوت القول الثاني انما نزلت في حق جلاله في الصلاة والركعة الثالثة انما نزلت في حق جلاله
 وهو خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الكلبي كانوا يرفعون صوتهم في الصلاة حين يسبحون ذكر الجنة والجنة القول الرابع انما نزلت في السكوت
 عند الخطبة بر الجماعة وهو قول سعيد بن جبير ومجاهد وعطاء بن رباح وهذا القول قد اختاره جماعة وقيل بعد ذلك الآية مكية والخطبة ما وجبت بالجماعة
 انتهى كلامه في قوله في بعد هذا البحث ذكره ايضا غيره كالتقري والخطبة كون الامر للموجب على راحة الخطبة لا يوافق طائفة من اهل الشافعية
 الجليل لان استماع الخطبة عند سنة فتمت بتمشي على هذا القدر انتهى وفي مدارك التنزيل للشيخ طاهر وجوب الاستماع والانصات
 وقت قراءة القرآن في الصلاة وغيرها وقيل مضاهاة اتي عليكم الرسول القرآن عند نزوله فاستمعوا له ووجهي بالصلاة على انما في استماع التمام وقيل
 في استماع الخطبة وقيل في كل واحد من هاتين الامور انتهى وفي الكشف طاهر وجوب الاستماع والانصات وقت قراءة القرآن في الصلاة وغيرها وقيل مضاهاة اتي عليكم الرسول القرآن عند نزوله فاستمعوا له وقيل مضاهاة
 فاستمعوا له فاعملوا بما فيه ولا تتجاوزوه انتهى وفي تفسير الفخر الرازي لا شك ان قوله فاستمعوا له وانصتوا امر ظاهر في كل واحد من هاتين الامور وان كان لا يمكن الاستماع
 والسكوت واجبا وقتئذ من فيه اقوال الاول هو قول الحسن قوله اهل الظاهر انما يجزي هذه الآية على من وافق في موضع قراءة الانسان القرآن يجب على كل واحد من السكوت
 والقول الثاني انما نزلت في حق جلاله في الصلاة والقول الثالث الآية نزلت في ترك الجهر بالقرآن والاداء بالاداء والاداء بالاداء والاداء بالاداء والاداء بالاداء والاداء بالاداء
 السكوت عند الخطبة وفي الآية قول خاص هو انه خطب مع الكفار في ابتداء التبليغ وليس خطا بامر المسلمين وهذا قول حسن منا سببه في قوله تعالى
 قبل هذه الآية بان اقواما من الكفار يطلبون ايات مخصوصة ومجريات مخصوصة فاذا كان الرسول لا ياتيوا كالكواكب اجابتهما فامر الله رسوله ان يقول
 جها يا من كلامهم انه ليس لي ما تقر به على ربي وليس لي الا ان انظر الى محمد بن عبد الله النعمان انما تركه الايمان بشكك في حجة التي اتروها في حجة النبي لا ان القرآن
 محجزة تامة كافية في اثبات النبوة وعبر الله هذا المعنى بقوله هذا بعضا من دبري وهدى رحمة لقوم يؤمنون فلو قلنا ان قوله تعالى واذا قرئ القرآن
 فاستمعوا له المراد منه قراءة قائما من خلف الامام لم يحصل بني هذه الآية وبين ما قبلها فالتعلق بوجه من الوجوه وانقطع النظر وحصل عند الترتيب
 وذلك لا يليق بشأن الله في جليل يكون المراد منه شيئا آخر سوى هذا الوجه وتقريره انما ادعى كون القرآن بصائر وهكذو رحمة من حيث انه
 محجزة دالة على صدق النبي وكونه كذلك لا يظهر الا بشروط مخصوصة وهو ان النبي عليه السلام لما قرأ القرآن على اولئك الكفار استمعوا له وانصتوا له ففهموا
 على خصائصه ويحيطوا بما فيه من العلوم الكثيرة فحفظوا له صدق قوله في صفة القرآن انه بصائر وهدى رحمة فثبت اننا احملنا الآية على هذا
 الوجه واستقام النظر وحصل الترتيب بحسن المفيد فلو حملنا الآية على منع المأخوذ من القراءة خلف الامام من عند النظر وحصل الترتيب وبما يفي ان حمل
 الآية على ما ذكرنا اول من وجوه الاول انه يخلو عن كفايتهم قالوا اسمعوا هذا القرآن والغفانية لعلمكم تعلمون فلما حكى ذلك عنهم فاسبلوا وامرهم
 بالاستماع والسكوت حتى يمكنهم الوقوف على ما في القرآن من الوجوه الكثيرة قالوا لعلنا نقتالي حد الامحاز والوجه الثالث انه قال قبل هذه الآية هذا ابصائر
 من ربكم وهدى رحمة لقوم يؤمنون فحكم بكون هذا القرآن رحمة للمؤمنين على سبيل القطع والجهر ثم قال واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا له
 بقوله فاستمعوا له وانصتوا له المؤمنين لما قالوا لهم رحمون لانه جزء قبل هذه الآية بكون القرآن رحمة للمؤمنين قطعا فكيف يقول بعد من غير فصل
 لعل يكون القرآن رحمة للمؤمنين اذ قلنا ان هذا طاهر به هم الكافرون وهو قوله لعلمكم تعلمون انتهى ففهموا من هذه العبارات نظايرها
 اقول اخبرني تفسير الآية المذكورة وتأويلها استماع الاقوال الستة التي ذكرناها فاسألهما انما نزلت في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم القرآن عند نزوله وانما
 انصتوا فاستمعوا له العمل بما فيه لا سماعه وتأويلها ان الخطباء في هذه الآية يدعون المسلمين انهم هذا انهم هذا انهم هذا انهم هذا انهم هذا
 انما المراد من قوله انما نزلت في الخطبة وان فرضية الاستماع لقراءة القرآن لمقتضى العمل بالخطبة وان ارادنا العمل بالآية دون غيره فهو باطل قطعا
 لوجه الاختلاف لكثير من الصحابة ومن بعدهم في تفسيرها وتأويلها جزء من اركان اركان العمل بالخطبة فبطل ايضا فان الظاهر منها وجوب الاستماع
 مطلقا عند قراءة الظاهر وجمع من اهل المذاهب المعتمدة وفرضها عليه كونه استماع القرآن فرض عين او مكتبة وان ارادنا المنقول عن الصحابة
 ومن بعدهم فرضيهم ايضا لما ذكرنا من الاثار المختلفة والاصوات المختلفة فلو قلنا انما نزلت في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم القرآن عند نزوله فهو باطل

[illegible]

100

1945

11

مردم ایران

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

[illegible]

۱۰۰

[illegible][illegible]

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

٢٧

ما نعتوا واسكتوا وهذا هو الذي انما نعتوا من اصحابنا الحنفية والكتب الفقهية قال في المحامد في فتح القدير حاصل الاستدلال بالآية في اللسان
امرنا الاستماع والسكوت فيعمل بكل منهما وكل واحد منهما في غير المحرم والثاني لا يفرض على المصلي فيجب له سكوت عند القراءة مطلقا انتهى ومتل في المحامد وغيره
وفيه نظر من ان الاستماع القرائي ليس له السكوت ليس له السكوت بل هو ظاهر بل هو حكم معلل باجماع الفاضلين والمعلمين كوجوب السكوت
عند الخطبة والقراءة خارج الصلاة وعقد ذلك ولا يظهر له علة ولا بعد التامل الا كون القرآن منزلا للتدبر والتأمل وهو لا يحصل بدون الاستماع والانصات
وهو المعلوم ان هذا خاص بالمحرمية للتصديق فيها الامام جبرائيل من المقتدر المتدبر فيجب عليه الانصات والامتناع في السرية فالامام لا يقرأ الا سرا بحيث لا يسمع
منه من المقتدرين فلا يمكن ان يحصل له تدبر فيهما وان كانوا منفصلين فلا يفيهم وجوب السكوت عليهم فيها وجه معتد به والقول بان وجوب السكوت
والسرية مقتدرين معقول مطالب بالدليل المعقول على ان كثيرا من اصحابنا وغيرهم يخذلوا بعموم الآية المذكورة وعدم اختصاصها بالموارد المأثورة
حتى فرغوا عليه كون صوامع القرآن مطلقا ولما خرج الصلاة فرضه على او كفاية فلو كان المأمور به فيها امرين الاستماع والسكوت الاول في المحرم والثاني
في السرا وان يقال بوجوب سكوت من يقرأ القرآن عند خارج الصلاة سرا كفاية او عينا وهو خلاف الاجماع بل انما في الثاني وهو ولاها عند
ان يقال الاستدلال بهذه الآية مقتصر على اثبات ترك القراءة خلف الامام كالمظهرية وليس مقتضى الاستدلال ثباته بولي السرية بل هو ثابت بدلائل اخر من
الاجماع والآثار على ما ذكرها **الاجراء الرابع** كاتل الا على وجوب الانصات حال قراءة الامام لا استماعه لا على السكوت مطلقا
فيجوز ان يسكت الامام ما بين القراءة والتكبير او ما بين الفاتحة والسورة او ما بين القراءة والذكر وسكتة فيقرأ المأمور في سكتات الامام في المحرمية
الفاتحة وينصت عند القراءة فيكون عاملا بالقرآن والسنة جميعا كما قالت به جماعة من الايمة نعم لو دللت الآية على وجوب الانصات بالكلية ولما عند
السكوت لم يرد من جواز القراءة خلف الامام مطلقا **الجواب** عنه على ما ذكره الامام ان سكتة الامام ان تقول انه من الواجبات او ليس
من الواجبات كما دلل باطن الاجماع والثاني يقتضي ان لا يسكت فيسكت بانه لا يسكت لو قرأ المأمور بغير ان يحصل قراءة المأمور
مع قراءة الامام وذلك يفضي الى ترك الاستماع وترك السكوت عند قراءة الامام وذلك على خلاف النص وايضا فهذا السكوت ليس له
حد محدد ومقدار محصور والسكوت مختلف باختلاف اللغة فربما لا يتمكن المأمور من اتمام قراءة الفاتحة في مقدار سكتة الامام وحينئذ يتركها
المذكور وايضا فالامام انما يبق ما كان يتمكن المأمور من اتمام القراءة في مقدار سكتة الامام وينقلب الامام ما هو المأمور اما كان الامام
في هذا السكوت يصير كالتابع للمأمور وذلك غير جائز انتهى كلامه **واقول** في الايراد الثالث وان ذكره جمع من اصحابنا ايضا فترد قين سيح
ذكره ان شاء الله تعالى ولا يرد ان لا يكون واردا على الشافعية وغيرهم القائلين بوجوب قراءة المأمور الفاتحة وسكوت الامام في اتمام القراءة
عملا بالكتاب بالسنة الواردة في الزام قراءة الفاتحة ان كان له ما على من يقول باستئذان قراءة المأمور الفاتحة ان ظفها بالسكوت وكذا
عند عدم الظفها عملا بالكتاب والسنة المختلفة الواردة فيها **الاجراء الخامس** ان هذه الآية تحالف قوله تعالى فاعلم انما ينسج القرآن
لكون عام في الامام والمأمور فلا بد ان يعمل بكل منهما بان تحمل هذه الآية على اعمها الفاتحة وذلك الآية على مطلق القراءة **جوابه** ان الجمع
غير مخصوص بما ذكره بل يمكن الجمع بان يعمل تلك الآية على اعمها المأمور عند قراءة الامام فيلزم على المأمور السكوت عملا بهذه الآية عند قراءة الامام على
منعها من القراءة بل قيل ان تخصيص تلك الآية بما عند المقتدى ايسر من تخصيص هذه الآية بما عند الفاتحة لان تلك الآية عام خص منه البعض
عند المأمور وهو المأمور في الكلام وهذه الآية لم يفسر في تخصيصها فان تخصيصه من غير **الاجراء السادس** ان هذه الآية تحالف قوله تعالى فاعلم انما ينسج القرآن
على لزوم قراءة الفاتحة لكل مصلح للمقتدى فيجوز ان يعمل بكل منهما بان يخص الآية بغیر الفاتحة وبغير المقتدى **جوابه** سيح قريبا فانظر
مفتاوي بعد التيسار والتمسك اقول لانصاف الذي يقبله من لا يميل الى الاعتساف ان الآية المذكورة التي استدلت بها اصحابنا على هذه المسئلة
عدم جواز القراءة في السرية ولا على عدم جواز القراءة في الجهرية حال السكوت وتدل على عدم جواز القراءة حال جهرية الامام والقراءة فيمكن ان يستدل
به على رد مذهب من ذهب الى ان يقرأ المأمور الفاتحة مطلقا ولو مع قراءة الامام ومن ذهب الى وجوب الفاتحة على المقتدى واستئذان السكتات
واما الاستدلال بها على وجوب الانصات مطلقا سرية كانت او جهرية في حال السكوت وفي حال القراءة غير تام لا يثبت ولا يثبت كذا فيقولون انهم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

[illegible]

تقته وقال يعقوب بن إسحاق بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
كان ابن أبي عمير في مجلس سعيد بن المسيب يصفى إلى حديثه وحسابه بهذا الخبر وثناءه انتهى وثانيها ان جملة وائس في هذا الحديث
مدرجة فمنهم من يجعلها من كلام أبي هريرة ومنهم من يجعلها من كلام الزهري ومنهم من يجعلها من كلام معمر بن عوف عن سفيان بن عيينة قال
القاري في الرواية عند تفسير هذه الجملة قال فانه في الناس الخ أي أبو هريرة قاله ابن مالك لكن نقل ميراث عن ابن الملقان قوله فانهم الناس هو من كلام
الزهري قاله البخاري والذهبي وابن فارس وابن جرير وابن حبان والخطابي وغيرهم انتهى وجوابه ان هذا الاختلاف لا يقدح في اصل
الروايات هذا الكلام سواء كان من كلام أبي هريرة او من كلام الزهري او غيرهما يدل قطعا على ان الصحابة تركوا القراءة
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما يجر فيه وهذا كاف للاستناد به وثالثها ان انتهاء الصحابة عن القراءة لعله كان باجتهادهم
وفهمهم من بحال النبي صلى الله عليه وسلم عنهم والمخبر بما زعموا تركوا القراءة ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم اطلع عليه فحسبه
او نهاهم عن القراءة وجوابها ان الصحابة اطلعوا من اجراء النبي عليه الصلاة والسلام وهم من صدورهم لسهة وشكره ما أنسه وفهمهم
اقوى من فهمنا فتركهم القراءة خلفه دليل اخر على ان القراءة التي هي منشأ المنازعة كانت مكرهة عند النبي عليه السلام ولو لم يكن هذا
مرادة وكان قد اطلع من ذلك اليوم على ترك المنازعة لهداهم إلى القراءة الفاتحة وصوح بنفي الجهر بالقراءة والمنازعة واختيار الفاتحة ومن المعنى
ان السكوت في معرض البيان ورايها ان هذا الحديث انما يدل على ترك القراءة في الجهرية ولا دلالة على تركها في السرية
فلا يميم القريب في هذا الجمله مالك وغيره القائلون بالفرق بين السرية والجهرية من دلة مذهبهم وبه صرح جماعة من غيرهم فقال ابن عبد البر
في الاستدكار فقه هذا الحديث الذي من اجله حجب عنه ترك القراءة مع الامام في كل صلوة يجهر فيها الامام بالقراءة فلا يجيز ان يقرء معه
اذ اجهره بام القرآن ولا يخبره على ظهر هذا الحديث وعمومه انتهى وقال القاري في الرواية عند تفسيره فانتفى الناس عن القراءة في ما جهر
بالقراءة مفهومه انهم كانوا يسرون بالقراءة فيا كان يخفى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مذهب اكثر وعلمه الامام محمد بن
ابن ابي حنيفة عنه بانور في بعض الروايات فانتفى الناس عن القراءة بدون قيد الجهرية وهو دال على انهم عن مطلق القراءة وفيه
ضعف ظاهر ما تقر بان الروايات تفسر بعضها فيحمل مطلق القراءة الواردة في بعض الروايات على القراءة في الجهرية لكون الواقعة واحدة
فالحق ان نقل غرض المستدلين من العنفية بهذا الحديث اثبات احد جزئى مطلوبهم والرد على من قال بالقراءة في الجهرية والسرية بل انما هو
وقامسها ان المراد في هذا الرواية لا انتفاء عن الجهرية الامام كما قال ابن مالك من قال بقراءتها خلف الامام في الجهرية حمله على ترك رفع
الصوت خلفه انتهى وفيه ما ذكره القاري انه خلاف ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم هل قرأتم معي احدكم وسادسها انه صلى على
ترك قراءة ما عدا الفاتحة كما نقله الحارثي عن الحميدي انه قال انما قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم ملكا انا نزع القرآن فاحتمل ان يكون عن النبي صلى الله
عليه وسلم لا يقرء قرأنا خلفه سوى فاتحة الكتاب او وجدنا عمر بن الخطاب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم هل قرأتم معي احدكم بسبح اسم ربك الاعلى هل قرأ
احدكم بسبح اسم ربك فقال صدقت قد علمت ان بعضهم حال جنبها وقوله انا نزع القرآن فلا يحمّل ان يكون عن حديث ابن ابي عمير يقول
ما لي انا نزع القرآن يعني فاتحة الكتاب وهو لا صلة الا بها انتهى وفيه انه مخالف لظاهر سورة الروايات ورواية عمر بن الخطاب فان واقعة هذه الروايات
كانت في الجهرية والواقعة المذكورة في رواية عمر بن الخطاب كانت في السرية كما سيأتي فيما يلي فلا يمكن حمل تلك الواقعة على هذه الواقعة فان قلت غرض من القراءة
ما عدا الفاتحة لحديث لا صلوات لم يقرء بام القرآن وغيره من الاحاديث الدالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز قراءة الفاتحة خلفه في الجهرية
قلت الجمع بين ما نحن فيه وبين تلك الاحاديث لا يتعين بهذا الطريق وسابعها انه منسوخ بحديث العلاء عن ابى العلاء بن عبد الرحمن انه سمع
هريرة الذي فيه قوله اي هريرة اقرأها في نفسك يا فارسي وقدم ذكره في الفصل الاول من الباب الاول وتبيده حديث اخر يروى من طريق الجهرية
دال على ان لا صلوات الا بالفاتحة كما قلنا الحارثي في كتاب الناسخ والمنسوخ عن حماد بن الحميدي انه قال بعد ان حكى عن حديث ابن ابي عمير ان ثبت ذلك
هذا ثابتا بآيدينه انتهى من قراءة خلفه الامام دون غير ذلك كان في حديث العلاء عن ابى العلاء بن عبد الرحمن انه سمع هذا الحديث

年

३३

१३

$$\frac{20}{49}$$

73.

سلام بر منکران بحال که در این عالم مشیت الهی را در راه خود مایلند و در این عالم مشیت الهی را در راه خود مایلند

[illegible][illegible]

سید محمد علی

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

برصيد البازين ردوا عن ابي حنيفة ووثقوا واثبتوا عليه للترمذي ككلامه وقد قال علي بن المديني هو ثقة لا بأس به وكان شعبة حلي
 فيه وقال يحيى بن معين اجماعنا بانكره من الحديث والحق به قتيل لا يكون كذاب فقال ابن مكي لا انتقد وان شئت زيادة التفصيل في مناقبه
 والاطلاع على مدارجه فارجع الى رسالة مقدمة الهداية وغيرها والحق اصل النظر للحديث الذي نحن فيه بعضها صحيحة احسنة وبعضها
 ضعيفة يخرج بعضها بغيرها من المطر الكثيرة فالقول بان حديثه غير ثابت او غير محتم به ونحو ذلك غير معتد به الثالث ان الحديث بعد
 صحة طرقه لا يدل الا على نيابة قراءة الاحكام عن قراءة المقتدى وهذا لا يدل على صحة المقتدى للمدعي من هذا واحيى عنه بغير احكام ما ذكر
 الفاضل الحداد الجوزي في خواص الهداية وغير ذلك اثبات الوكالة للامام عن المقتدى بوجوب حججه هناك ان ثبوت الوكالة على القيد ليل على
 محله عنه والمقتدى غير عاجز عن القراءة مما فيل كجزا احكاما انتهى وثانيهما ما ذكره ابن الوهام من ان القراءة ثابتة من المقتدى
 شرعا فان قراءة الاحكام قراءة له فلو قرأه كان له قرآن في صلوة واحدة وهو غير مشروع انتهى وفيه ما فيه ما افا في الاول فهو
 الحديث لا يدل الا على ان قراءة الاحكام كافية للمكسر وانما تنوب عنه واما اثبات ان الوكالة للامام فان المأمور يحج عنه كيثبت منه
 ولا يدل عليه دليل غيره فالقول به قول يحيى راي لا عيب له ولها في الثاني فلان قراءة الاحكام ليست بقراءة المأمور حقيقة وهو لا يقرأ
 وانما هي قراءة له حكما ولو قرأه لولاه لا يلزم الا ان يكون له قرآنان احد حقيقي وثانيها حكمي كالعامة في اجتماعهما ولا تحليل يدل على
 قيمته اجتماعهما الرابع ان هذا الحديث يخالف عموم قوله تعالى فاقرءوا ما تيسر من القرآن فلا يعتد به بمقابلة القرآن وجوابه على ما ذكره ابن
 الوهام وغيره ان اذ احرم وجبان يخصه الآية به على طريقة الضم مطلقا فانه يجوز تخصيص الضم العام بخاص لا اعماء مطلقا كقول العام
 عنده طينا مطلقا وعلى طريقة الضم ايضا كانه عام يخص منه البعض وهو المدرك في الركوع اجماعا وهو في عقدنا فجاز تخصيصه بغير مقتد
 بهذا الموضع الخامس ان هذا الحديث لا يثبت من القرآن وحديث لا صلوة لمن لم يقرء بام القرآن وغيرها والحق ان هذا الحديث
 من ما قبله السادس ان معارض الاحاديث الخاصة الواردة في قراءة الفاتحة خلف الاحكام كحديث عباد وغيره مما سياتي ذكره
 وجوابه على ما ذكره ابن الوهام كما مر في هذا الحديث يقدم عليه القوة سند ضعيف سند هائل تقدم المنع عند التعارض كما
 تقدم في الاصل في بحث التعارض وفيه نظرفان ضعف سند تلك الاحاديث ممنوع كضعف هذا الحديث لانها لا يستفاد احدا
 من هذا الحديث بل لا يدل الا على الكفاية في الصلاة السادسة السابعة ان يمكن حمل هذا الحديث على قراءة ما عدا الفاتحة بقرينة تلك الاحاديث وجوابه
 انه لا يابا ظاهر إطلاق هذا الحديث وفيه ان هذا الحديث ليس بغير على ترك قراءة الفاتحة بل يحتمل او يحتمل قراءة ما عداها وذلك الروايات
 تدل على وجوب قراءة الفاتحة او استحسنها ايضا فينفي تقديمها عليه قطعاً فان قلت قلنا والحديث الذي نحن فيه خبر وقد حمل
 على مطلق القراءة واستثنى المأمور من قراءة الفاتحة كما مر رواية الترمذي وغيره قلت نعم قد حمله جابر على ذلك واستثنى
 المأمور من لا صلوة الا بقراءة الفاتحة لك فمهم لم يذكره من في عا وحديث عباد في عدم استثناء المأمور وقم من موصوها الثامن
 انه يمكن حمل هذا الحديث على القراءة في الجهرية لا في الخفية وجوابه انه يبطل ما ورد في بعض طرقه فان ذلك كان في السرية في السر والفسوة
 التاسع ان ابن عمر وجابرا وابا هريرة الذين روى هذا الحديث من طرقهم قد انتوا على اختلاف وجوه والقراءة مطلقا او في الخفية او في الجهرية
 والراوى افا خالف مرويه يدل ذلك على نفسه وجوابه ان ابن عمر وجابرا كانت عنهما الاجازة كذلك ثبت عنهما المنع والكفاية كما مر ايضا فيكون
 ذلك قريبا لروايتهما مع ان هذا من غير ما يدل على النسب اذا كان خلافاً بيقين ويكون بعد رواية باليقين واثبات ان اجازة من القراءة كانت
 بعد الرواية في حيز الممانعة على ان الثابت عنهم الاجازة لا على سهيل الوجوب والركنية فلا ينافي ما ثبت بالحديث من الكفاية وهذا الحديث
 لا يدل على ان يكون بالوجوب والركنية فان لم ينافي مع ذلك جماعة من الحنفية العاشر انه قد تقدم في اصول الحنفية ان الخبر اذا ترك
 المعصية الاحتجاج به عند اختلافهم في مسألة يصح الخبر لا احد الطرفين فيأيد الخبر لانه لو كان صحيحا لاحتج به من الصحابة ولو لم يكن صحيحا لم يحتج به من الصحابة
 بل ليس يقبل الحديث كذا في تقرير الحصول وشروط الحصول وان مسألة القراءة خلف الاحكام مما اختلف فيها الصحابة ولم يخرج احد من الصحابة

هذا الحديث لا يثبت من القرآن وحديث لا صلوة لمن لم يقرء بام القرآن وغيرها والحق ان هذا الحديث من ما قبله السادس ان معارض الاحاديث الخاصة الواردة في قراءة الفاتحة خلف الاحكام كحديث عباد وغيره مما سياتي ذكره وجوابه على ما ذكره ابن الوهام كما مر في هذا الحديث يقدم عليه القوة سند ضعيف سند هائل تقدم المنع عند التعارض كما تقدم في الاصل في بحث التعارض وفيه نظرفان ضعف سند تلك الاحاديث ممنوع كضعف هذا الحديث لانها لا يستفاد احدا من هذا الحديث بل لا يدل الا على الكفاية في الصلاة السادسة السابعة ان يمكن حمل هذا الحديث على قراءة ما عدا الفاتحة بقرينة تلك الاحاديث وجوابه انه لا يابا ظاهر إطلاق هذا الحديث وفيه ان هذا الحديث ليس بغير على ترك قراءة الفاتحة بل يحتمل او يحتمل قراءة ما عداها وذلك الروايات تدل على وجوب قراءة الفاتحة او استحسنها ايضا فينفي تقديمها عليه قطعاً فان قلت قلنا والحديث الذي نحن فيه خبر وقد حمل على مطلق القراءة واستثنى المأمور من قراءة الفاتحة كما مر رواية الترمذي وغيره قلت نعم قد حمله جابر على ذلك واستثنى المأمور من لا صلوة الا بقراءة الفاتحة لك فمهم لم يذكره من في عا وحديث عباد في عدم استثناء المأمور وقم من موصوها الثامن انه يمكن حمل هذا الحديث على القراءة في الجهرية لا في الخفية وجوابه انه يبطل ما ورد في بعض طرقه فان ذلك كان في السرية في السر والفسوة التاسع ان ابن عمر وجابرا وابا هريرة الذين روى هذا الحديث من طرقهم قد انتوا على اختلاف وجوه والقراءة مطلقا او في الخفية او في الجهرية والراوى افا خالف مرويه يدل ذلك على نفسه وجوابه ان ابن عمر وجابرا كانت عنهما الاجازة كذلك ثبت عنهما المنع والكفاية كما مر ايضا فيكون ذلك قريبا لروايتهما مع ان هذا من غير ما يدل على النسب اذا كان خلافاً بيقين ويكون بعد رواية باليقين واثبات ان اجازة من القراءة كانت بعد الرواية في حيز الممانعة على ان الثابت عنهم الاجازة لا على سهيل الوجوب والركنية فلا ينافي ما ثبت بالحديث من الكفاية وهذا الحديث لا يدل على ان يكون بالوجوب والركنية فان لم ينافي مع ذلك جماعة من الحنفية العاشر انه قد تقدم في اصول الحنفية ان الخبر اذا ترك المعصية الاحتجاج به عند اختلافهم في مسألة يصح الخبر لا احد الطرفين فيأيد الخبر لانه لو كان صحيحا لاحتج به من الصحابة ولو لم يكن صحيحا لم يحتج به من الصحابة بل ليس يقبل الحديث كذا في تقرير الحصول وشروط الحصول وان مسألة القراءة خلف الاحكام مما اختلف فيها الصحابة ولم يخرج احد من الصحابة

والتأخير

والتأخير

والتأخير في الخبر قبل ذلك على ما ليس عليه ولا يلتزم به وجوابه ان الحقيقة قد اختلفوا فيه على اقسام ثلاثة احدها ان لا يكون مطلقا بل مقيدا
بالتأخير وهو من جنس خبره لا يتصور ان يكون خبرا بغيره بل هو خبر بغيره فان لم يكن ظاهره يقبل من خبره فان كان
الخبر المعلق بالتأخير فلا بد ان يكون الخبر الثالث فكذلك لعدم ثبوت ان هذا الخبر كان ظاهرا فيما بين المتكلمين وان وصل الى الجمهورين وان احتجوا بالاول فذلك
لان احتجوا بالثاني بهذا الخبر ثابت كماله على الاثر الموقوف عليه وفيه نظير على المذهب الاول اذ لم يرد عن احد من الصحابة ولا عن التابعين الاحتجاج
به على ما هو وان ثبت عنهم ما وافقه **الحاشية** في الخبرين اللغويين قد صرحوا بان خبر الواحد فيها يعي به البلوى اي يحتاج الى اكل اليضاية متاعدا مع
كثرة تكرره ليس بمقبول بل هو ما مرودا ومنسوخا واولا وفرعها عليه عدم قبول خبر يقضي الضرر بسؤاله ان عدم قبول خبره فم يدين
وخبر الجمهور بالسكون وغير ذلك على ما هو مبسوط في كتبهم لا هوالة وان كان الاصل والفروع كلها مما لا يخفى على ارباب ادب مستحكمة وخدشان وخفية
المطلوب من القراءة خلف الامور تركها ما يعي به البلوى وبشدة الحاجة فكيف يقبل فيه خبر الواحد للجهل به وحيث لا يوجب الاحتجاج
وشرحه صرحوا بان خبر الواحد في ما يعي به البلوى لا يثبت الجواب عندنا ولا يشك ثبوت الاستصحاب او السنة او الاجابة به فثبتت ترك القراءة
خلف الامور هذا الخبر لا ينفي مذهبنا وفيه ما فيه فانه لا يستقيم على مذهب الحنفية لعلنا نكون بجواب المسكوت والاستصحاب وكذا القراءة
الا ان يقال نعم ان ثبت هذا الخبر يوجب استصحاب الترك ان ابا حنيفة واخذوا وجوب ترك الاية القرآنية لكن لا ينبغي ان الاستدلال
بالايت على جوب المسكوت مطلقا باطل كما هو فضلا وكثير منهم اخذوا بهذا الحديث الجواب ولكن هذه وشيذوه بتأريخ الخبر والاية فالايراد عليهم
وارد قطعا **الثاني عشر** قال بحر العلوم في شرح التحرير اعلم ان المصنف حكم بعدم قبول خبر الواحد دون الاشتغال والتأني في كل خبر من خبر
للوجب زعمان ما يعي به البلوى يقضي العادة بتفتيش العامة حكمه ويقضي العادة بوصول الحكم اليهم ولا يتخصص بمعرفة
الخبر فيه واحد فثبتت هذه الاية لا يساعد على خباثة مشايخنا انما اخذوا المصنف من كتب الشافعية فتعصبوا مذهبنا فاصلا به بتقيده بالوجوب
والذي يظهر من كتب مشايخنا الكرام ان الامم الذي يثبت بها كل واحد ويعلمون فيه يعمل ثروى واحد حديثا يخالف علمهم او لم يعلم علمهم به يكن
الخير يورده اسماء كان مرجعا او حاكما بالسنية والاستصحاب لان لا يقبل الخبر الجواب فيما يعي به البلوى حتى يورد عليه خبر الفاتحة والوتر من السيرة وصلوة
الصيد وغير ذلك انما هي على هذا الايراد على جميع المستدلين بهذا الخبر سواء اشتهر به الجواب والاستصحاب بالسنية لانه امرهم به التمسك ولا يعتد بالخبر
وجوابه ان مذهبهم فيما اذا كان الخبر في امر يتلى به كل واحد ويعلمون فيه يعمل بما لعلنا يعلمون به والحديث الذي نحن فيه ليس من هذا القبيل لان
عمل الصحابة في القراءة خلف الامور مختلف في اوضاع ونظير ما ذكره بحر العلوم اذ اختلف في الخبرين ليس من هذا القبيل لان عمل الصحابة كان
مختلفا فمنهم من كان يرفعونهم من لا يرفعونهم فليس الحديث مما يخالف عمل اهل البلوى بل يوافق عمل البعض ويخالف عمل البعض وهذا لا يوجب الجدل ولا يعدل
التميز والتمييز الذي يظهر بالنظر الدقيق وتقبله اصحاب التحقيق هو ان الاحاديث التي استدل بها اصحابنا ليس فيها حديث يدل على النهي عن قراءة
الفاتحة خلف الامور خصوص ما احتج به اصحابنا من الاحاديث الواردة في قولهم خلفت الامم خصوصا ما فيه ذلك بالجمع او الترجيح او التسايط او التخييل
متمسكة الى انواع ثلاثة فمنها ما يدل على وجوب الانصات عند القراءة كالحديث الاول وهو ملك كان يظهر لفظه وعموم يدل على الانصات مطلقا لكن
النظر الدقيق يحكم بان عدم من القراءة مع قراءة الامم في الجهر يتجوز جواز الاستماع والتدبر ولا يدل على وجوب الجهر في السكوت كالحديث في
السيرة وكذا الآية القرآنية وكذلك الحديث الثاني والثالث والرابع والاثبات وجوب اسكوت مطلقا من هذه الاحاديث الخمسة وكذا من الآية وان قال بجمع من اصحابنا
عند التنازع كمن لا يخلون تكلف وتصرف منها ما يدل بظاهره على النهي عن مطلق القراءة كالحديث الخامس والسادس والسابع والعاشر
والثاني عشر لكنهم كادوا في شبهة قابل بطلا في بعضها كالحديث الثامن والعاشر والحاد عشر او قراءة في السكوت او قراءة في الجهر في
وقتها ما يدل على كفاية قراءة الامم للقدي رانه لو لم يقر للقدي صحت صلاحة بقراءة امامه كالحديث الثامن والعاشر والثالث عشر فيكون
ان يشار من ما صرح منه واطلاق الاحاديث الواردة في ايها قراءة الفاتحة خلف الامم يوجب ان خصوصها ونحوها طريق الجهر فيها فالايراد
لها على جوب المسكوت مطلقا ولا مفيد الا على كل امة قراءة او لم يقرأ في غير من الحنفية فظهر ان قول اصحابنا بوجوب السكوت

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

محل الضرورة لا يدل على عدم سقوط القراءة في هذه الحالة وذلك لأن التقيد بالتكبير إذا دل على القيام بالركعة الأولى من الصلاة كما هو متعارف عند جمهور الفقهاء في
ارتكابها فالألفاظ الواردة في هذه الأحكام والقسم والتميز والتكبير يدل على أنها على السبيل ما على السبيل وأما ثانياً فلو كان بعض الفقهاء قد تسقط هذه القراءة
كالقيام عند الركوع والسجود عند السجود ولا يقدح في ذلك في الفرضية لأن يقال سقوطها ليسقط ما لم يكن له خلف عنه فإن القيام إذا سقط
كان العود ونحوه خلفاً عنه والركوع والسجود إذا سقط كان لا يركع خلفاً عنه وليس فرض يسقط عند الضرورة بل لا خلف والقراءة تسقط عن ذلك
الركوع بل لا خلف فذلك على ما ليس بمفروض على التقدي راساً ولا لما سقطت عليه كما يقال القراءة أيضاً تسقط لا خلف وهو قراءة الأمام لمحدث قراءة
الأمام لا تقول لما جعل قراءة الأمام خلفاً لهذا الحديث فتصريحه بعدم الركوع مع غيره من ركعات الصلاة لا يوجب أن يكون الركوع خلفاً من ركعات الصلاة
فأثبت الأصل والقرائن لا تسقط عند الضرورة إلا لا خلف من فائت الأصل ويمكن أن يقال ليس المراد من الحديث الخافية بل المراد أن الشارع منعه عن القراءة
واكتفى بقراءة الأمام عنه كما ذكره الطحاوي في خواشئ من رقي الفلاح وقوله ما سبق ذكره من رد كراهة الحديث على المنع ممنوعة والتجويدات التي ذكرها
مقدوحة وأما رابعاً فلأن كون القراءة ساقطة عند الضرورة لا يوجب كونها من جنس غيرها من الركعات بل كونها من غير جنس الركعات التي لا تسقط
مطلقاً فيجوز أن ينقسم الركعات إلى قسمين أحدهما ما لا يسقط ولو في حال الضرورة إلا لا خلف وثانيهما ما يسقط عند الضرورة إلا لا خلف فلهذا ما خاسماً
فلأن القدمات بعد تسليمها لا تقيد إلا بالقراءة على التقدي ساقطة الفرضية لكن لا يلزم من ذلك الكراهة أو الإكراهة كما أن يقال غير المستدل بمجرد
استقلال الفرضية بمقالة القائلين بالفرضية ومنها أن استتمام القطبة واجب بالكتاب السنة مطلقاً عند جمهور العلماء منهم ابن حنيفة ومالك والشافعية
ومعقداً بما إذا قرئ القرآن في محل من الشعب والنهي ومن المعلوم أن قراءة القرآن مثل قراءة القطبة فيجب سماعها كاشتراك العلة وفيه
أن استتمام وجوب الخطبة ليس بحيث يوجب أن نصبت مطلقاً في السكيات طين حال القراءة كذلك بان يجوز في السرية وفي حال السكيات ومنها
أنه لو لم يقتدي بكون له قراءته في حالة واحدة ولا نظيره في الشريعة وفيه أن اجتماع القراءة الحكمة والحقيقة مما ليس بمستكرار لا شرعاً
ومنها ما ذكره العيني وغيره من كراهة الشافعية أن يقتدي لا يخلو ما كان يقرء مناراً للقراءة إلا الأمام وأما أن يقرء في سكيات الأمام فإن نازع
بقدر خالف الحديث والقرآن ولا يقرء حال السكينة فهي ليست بأجوبة على الأمام باتفاق الأعلام فكيف يقرء عند الفقدان وفيه أنه يلزم على القائلين بفرضية
الفاخرة على التقدي قطعاً لكن لا يثبت منه باستقلاله المدعى مما يجوز أن يقال بالقراءة في السرية وفي الجملة في حال السكينة وتركها عند فقدانها
ولعل التمسك بالتي نقول الذي يقتضيه نظر المنصف الغير المتعصب هو أن الاستدلال بكلامهم كما صدر من بعض أصحابنا ضعيف جداً
والاستدلال بل العقل بأي وجه كان قائم على وجوب سماع كل قراءة الأمام لا على وجوبه مطلقاً ولا على كراهته مطلقاً والاستدلال بالأثار وبالسنن المرفوعة
وكراهية أيضاً كذلك لا تقيد الكراهة مطلقاً وحفظه لعل لا يثبت بعد ذلك أمر أو يجعل بعد عسر يسيراً والنسب القصور إلى أن لا يكون سبباً من كبار الفقهاء
والأخبار العلماء أو طائفة جلالة قدرهم ورفعة ذكرهم يحكموا بأنهم يحكموا بحكمهم لا بعد ما ظهرت لهم الدلائل وإن خفيت علينا تتممة مشتملة على
قد بسط الأمام ابن عبد الله البخاري صاحب الراي الصحيح وجامع الصحيح في رسالته المولفة في هذه المسئلة في الرد على من أمتنا الحنفية ورأسهم كرام
إلى حنيفة والزمهم بإيراد ما متعده وقد نقل كلامه الزيلعي في نصب الملائكة ملخصاً وسكت عليه ولم يتعرض به جراً ورام كون أكثر إيرادنا صحيحاً
على طريق الحنفية فأرقت أن إذا قرأه في هذه الرسالة واجب عنها ليتضمم حاله وما عليها قال روح راجعاً إلى الأمام ابن حنيفة روح واحتج هذا القائل
بقوله تعالى واستمعوا له وانصتوا وهذا منقول من الشافعية بنظرهم والقراءة فرض فأوجب عليه كراهية بترك فرض ولم يوجب بترك سنة فهو يكون الفرض
عنده المهر من السنة أقول هذا ما يريد على من قال من أصحابنا أن الذكر في وقت مطلقاً على اختيارهم منهم أنه يثبت في السرية في غير حالة البلوغ مطلقاً
كما في فتاوى قاضيهما إذا ادرك الأمام بعد ما اشتغل بالقراءة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل كذا في بالشأن وقيل غير ما يأتي به والصحيح أن كان
الأمام يجهر بالقراءة لا يملك بالتأخر وإن كان ليس بأمر في بمانعه وتوافق له أن القراءة فرض فأطلاقة غير مسلمة عندنا فإن أصحابنا قالوا أن القراءة فرض
في حق الأمام والمنفرد والاستماع فرض في حق المقتدي لا القراءة فلا يلزم من تركه ترك الفرضية فإن قلت قوله تعالى فاقروا أم ليس من القرآن يدل على
افتراضه على كل إنسان قلت هي عندنا فرض من غير أن يكون فرضاً على الأمام فلهذا ثبت فرضه فلا يثبت فرضه في غير ذلك من السكيات ثم قال له أريد أن هذا الحكم لا يجهر

7

۲

13

[illegible]

عن أنما هو ذهب المشافعي انتهى ويرد عليه وجه **الأول** أن جمهور المفسرين على أنه عام في الكلام كما في الألفاظ كما في قوله تعالى
 معتدلة نزوله في قراءة المأمور لها تحذف بحسب الآية العامة كما يجوز تشيؤ دون شئ من غير دليل ينفرد الثاني أن جملة على قراءة المأمور
 يستلزم تكرار قوله ودون الجهر فذلك لأن معناه على ما ذهب إليه المفسرون فوق السر العلوي ونون الجهر العلوي وهو السر العلوي أو فوق أدنى
 السراي تصحيف الحروف على ما هو على البعض ودون الجهر أي اسمها الغير هو اسمها نفسه للمعبر بالسر العلوي فإذا كان السراي من قوله في نفسه لم يكن كون
 الجهر غير مفيد **جواب** به أنه يمكن المراد من قوله ودون الجهر فوق السر العلوي الذي هو اسمها نفسه ودون الجهر المفرد فيكون إشارة إلى
 غير مفرد ويكون محمول على غير حالة الاقتداء وحركتين مفيد **الثالث** أنه على تقدير تسليم الآية مختصة بقراءة الموتى يقال أنه
 معارض بقوله تعالى قبلها فالواحد يدفع التعارض بينهما فيحمل الآية السابقة على ترك القراءة عند الجهر والآية التالية على
 القراءة في السر وتجرى مجرى سلك لما لينة أو يقال أن الآية لا ولي محمولة على ترك القراءة حالة الجهر في الجهرية والثانية محمولة على القراءة في السر
 وفي سكتات الجهرية وتحصل مذهبنا فكلين تجوز القراءة في السرية وسكتات الجهرية وآيا ما كان لا يتصل بهذا فكلين في قراءة
 وعدم افتراض السكتة **فإن قال** قال الآية الأولى مختصة بالخطبة والثانية عامة في القراءة في كل حالة قلنا له قد مر أن تخصيص الآية
 الأولى بالخطبة بحيث لا يشرع حكمها في غيرها باطل عقلا ونقلا وتخصيص الآية الثانية بالقراءة في كل حال غير مستند للأهمية **الأصل الثاني**
 استدلال على ذهبنا إليه بالأثر المذكور في العمارة في تجوز القراءة عن عمر أو غيره في كل حال في حريته وحيثه وعبادة والى سعيد الخدري وعلى
 وعائشة وغيرهم كما مر سابقا ومحدث أبي هريرة أقره بواقي نفسك يا فارسى من طريق العللاء أيضا مع ما له وما عليه ويرد عليه مرة **أجدها**
 أن كثير من هذه العمارة الذين عدوهم من الجوزين روى عنهم الترك أيضا ولذا اعلمنا أن عمر بن الخطاب وعائشة من المؤمنين فلا يجوز الاحتجاج بأثر
 تجوزهم واختيارها على آثارهم ما لم يبين الترخيم والنسخ **فإن قيل** نحن نجمع بينهما بأن أثار النسخ على ما يردى للمناداة والمخالفة
 وأثار التجوز على القراءة في السرية وسكتات الجهرية قلنا هذا وإن كان حجة حسنة لكنه لا يستقيم على مذهب من فرض القراءة على السرية مطلقا بحيث
 يبطل صلته بأثره قطعا وثانيا أن بعضهم كان عمر من اختيار القراءة في السرية وحكم بكفاية قراءة الأمام في الجهرية فلا يصح إثبات الحجية
وقالت أن جبا من العمارة قد كثر عنهم الترك أيضا بالاعتبار بأثر التجوز وترك آثار التزم مطلقا **فإن قيل** لكون الجوزين اجلاء من
 المؤمنين وكونهم أكثر منهم وكون قولهم موقفا للأحاديث وكذا قول مخالفهم عنك الأحاديث قلنا على طبق ما ذكرنا أن كذا في حيز المنع فالمرجع عليه دليل
 لا يسمع إلا أن يقال لكثير من روى عنهم الترك روى عنهم كجافة أيضا وكثير منهم روى عنهم كجافة وأمرهم التزم مطلقا فهذا من حيز اختيار
 آثارهم على هؤلاء لكن لا يستقيم الاحتجاج بتلك الآثار على الفرضية كقولهم جاهد الشافعية ورايهم أن قول الجهرية أقرهم أو نفسك يكرر
 محمول على المنع والتفكير كذا ذكره بعض المالكية وهو مردود بمثل النوى في شرح صحيح مسلم بأن التذبر لا يسمع قراءة لا شافعية **الأصل الثالث**
 فاستدلوا بما يعقل بجري منها أن القراءة ركن من أركان فليست في الأمام والمأمور وجوبا بعد ما ذكره صاحب الهداية وهو أن ركن مشترك
 بينهما لكن خط المقتضى لاضافات ولا سيما أن هذا الجواب بعد تسليم كونه ركنا مشتركا ويرد عليه أنه لا معنى للاشتراك إلا أن يكون كل
 واحد من فعل الأمام والمقتضى لاضافات ولا سيما أن هذا الجواب بعد تسليم كونه ركنا مشتركا ويرد عليه أنه لا معنى للاشتراك إلا أن يكون كل
 في كل واحد دليل كل منهما جري كل آخر **الجواب** أن يقال أنه على سبيل التسامح كما جعل لاضافات الذي هو سبب للتدبير القراءة ففما مشترك في
 اسم القراءة لهم من أن يكون قراءة حقيقة محكما كذا ذكر الجوزي في حاشي الهداية وقل يوجب الكلام أن القراءة على تجوز قراءة حقيقة
 وقراءة حقيقة فكان لواء الاستدلال من قوله أنه ركن مشترك لأن القراءة الحقيقية من الأركان فليست كان فيه فغير مسلم بشهادة قراءة الأمام
 وقراءة له وفيه شك فاستمعوا لهوا النصرا وان اذ كان مطلق القراءة من الأركان فليست كان فيه فغير مسلم بشهادة قراءة الأمام
 من القرآن مفيد لقراءة الحقيقة **قلت** هو مضمون المنع من الآية بحيث كانت القراءة والآية وبوجه آخر ختم القرآن فذكر بل هو بعض
 الركن فإن الاستماع والآيات أيضا ركن وفيه ما فيه ما سبقان ركنية لاضافات بعيدا بل هو من حيث لا يثبت ومنها أن الأمام ليس من التمسك شيئا

سورة النور في قوله تعالى

وذكر أن قوله تعالى في سورة النور

في قوله تعالى في سورة النور

[illegible][illegible]

[illegible]

٢٩
 اعلیٰ مقام
 الحبيب شاداد
 ادبیا شاداد
 نقیبات شاداد
 الف السیر
 النبویة المسماة
 بعبود الاضواء
 جامع الزینب
 و غیر ذکر
 و ذکر
 شعیان
 که افعال السیوطی
 فی حسن الخافیه
 سنی اخبار
 مصر و القاهرة
 من

[illegible]

وكانت تعلقه فقد يبرمج حديثه كمن يبرمج غيره من صحبه عجزا ما يقبل ما يرد وقد قال علي بن سعيد قال لنا سفيان الثوري عاينوا الكلب في بيت له اذ نزل
عنه فقال ما عرفته من كذبة ثم غلبت يري من الكلب في انساب اخبار من احوال الناس واما العرب وسيرهم وما يجري مجرى ذلك مما سمع كثير من
الناس في حديثهم لا يحسن احكامه واما قول عبد الله عن ابيه لم يكن يحقره في السنن فقد يكون ما السنن منه التسامح في غير السنن التي هي جارية في المعاري
والسير في الدقائق يارضيه تعديل من عدله واما قول يحيى ثقة وليس بجعة في كنفية التوثيق ولو لم نقل الا مثل مالك والعمري لعل المقبولون واما ما نقلته
عن يحيى بن سعيد بن طريق ابن الدني وذهب فلا تبعه ان يكون قلدها كما واما قول يحيى ما احب ان يحقر به الا تسكن وذلك ان التابعين كالا سحر حلقه سمعوا من حلقه
من الطعن فامروهم ففسروا معارضة في اكثر من قائلها بما يقتضي التعديل وقد ذكره ابو حاتم في حديثه في كتاب الثقات له فاعرب عما في الضمير فقال تكلم فيه
رجال مسلم واما كذا فاهشام فانكر سماعه من فاطمة والذي قاله ليس مما يحرج به الا تسكن وذلك ان التابعين كالا سحر حلقه سمعوا من حلقه
من غير ان ينظر واليه لعل سمعوا من فاطمة واما كذا ابن اسحق ليس سمع من فاطمة والستر بينهما مسيل واما مالك فانه كان ذلك مرة واحدة ثم رآه
ما يجب وذلك لا يبرهن بالحجج اذ علم بالنسب اناس اياهم من ابن اسحق وكان يزعم ان ما كان من موالي ذي اصبم وكان مالك يزعم انه من افسس واما
بينهما لذلك معارضة فلما صنع ما كان في المعارضة قال ابن اسحق اثنوني به فانا نبيطاره فنقل ذلك الى مالك فقال هذا وحيد من الدجاجة يروي عن اليهود
وكان بينهما كما يكون بين الناس حتى عزهم ابن اسحق الخرج الى العراق فتصلح الحاح وخطاه عند الوداع خمسين دينارا او مائة ينكر ذلك عليه من اهل الحديث
ينكر عليه تنبيه خرافات النبي صلى الله عليه وسلم من اولاد اليه في الذين اسلموا وحفظوا بقية خيرة قريظة والنضير واشبه ذلك من الغرائب عن اسلافهم
وكان يتستم هذا منهم ليعلم ذلك من غير ان يحقر بهم وكان مالك لا يري الرواية الا من متقن صدوق انتهى وقد استشهد بان يحيى البخاري والخرجه
مسلم متاجرة واختار ابو الحسن بن القطان في كلامه ان يكون حديثه من باب الحسن خلافا للناس فيه واما روايته عن فاطمة فلذلك الذي من اجله في الكلام
في ابن اسحق روايته من فاطمة حتى قال هشام انه كذاب وتبع في ذلك مالك وتبعه يحيى بن سعيد وتبعوا بعدهم تقليد المحدثين فلتقرضه انفسهم فلم يروا ان يصل
فيه وقد روينا من حديثه عن غيره في كتاب التمهيد في التهذيب المنذري محمد بن اسحق بن سائر الجدي لاية الاعلام حديثه حسن في
هشام بن عروة وسليمان التيمي قال الدارقطني لا يحقر به وقال وهيب ائت ما لك عنه فاقه وقال ابن معين قد سمع من ابى سلمة بن عبد الرحمن وثقة
غير واحد وهاه اخرون وروى سائر الحديث حاله عندي ذبا لا ما قد خشاه في السير من الاشياء المنكرة المنقطعة وقال احمد بن حنبل هو حسن الحديث
وقال العجلي ثقة وقال علي بن المديني حديثه عندي صحيح وقد استشهد به مسلم في حديثه بحجة من حديث ابن اسحق وصححه له الترمذي حديث
سهل بن حنيف واحبته به ابن خزيمة في صحيحه والجزء فهو من اختلاف فيه وهو حسن الحديث انتهى لخصا ولعلك تظن من جهلنا في قول
العين في المنايا في حديث عباد بن محمد بن اسحق بن يسار وهو ليس قال النووي ليس فيه الا التذليس والمذلس اذا قل عن فلان لا يحقر به حديثه
فمن جميع المحدثين مع انه قد كذب به مالك وضعفه احمد وقال ابو نذرة الرازي لا يفضله بشئ انتهى وذلك لما عرفت من الجور الواقعة فيه من غير منق
وبعضها وان كانت مفسدة فاعرضها لتدليلات متواردة والجور المفسدة مما حمل منها شئ تشهد بانها ليست بمطلقة بل ذلك حكمي كحديثه حسن ان لم يكن صحيحا
وتكفر فلان ليس يندفع بالتابعة وهو من وجهها على ما وضع من عبارات السالكه فمع ذلك كله لا كثفاء على طعنه بعيد من مثله الوجه الثاني من هذا
الحديث محمول على ابتداء الاسلام وفيه سخافة ظاهرة عندك علام قال علي القاري في المرقاة تحت هذا الحديث قال ابن مالك ذهب المشافعي الى ان المسمى بغير
الفاقة خلافا لما حملها على ابتداء قلت تمامه يحتاج الى معرفة تاويله لعل المنع من قراءة الفاتحة بخصوص هذا انتهى الوجه الثالث من
منسوخ بحديث الجهرية الذي فيه ان الصحابة تركوا القراءة خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الجهرية وقد ذكره كحلان في القاري في المرقاة تحت حديث ابن جابر
عند قوله فانه في الناس من القراء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجهرية كالمطالقات الشامل للسر للسر الفاتحة وغيره لعل هذا هو النسخ لما قد كان باهر في مثل هذه
انتهى وفيه وجهان او لا فلان النسخ لا يثبت باحتمال ومجرد احتمال النسخ لا يبطل الاستدلال على ما هو مبني في موضعه وكون حديثه عنده منسوخا
بغيره في غير ذلك الى اليسر سند يستند به فيجعل ان يكون هو النسخ ويكون خبر التمسك منسوخا به فاما الاستدلال بان الجهرية في آخر الاسلام فها هو عند
الاعلام لما قرئ في هذا وهم وتبين في اصولهم ان تاخير سلام الراوي لا يدل على تاخير ورود المروي لحوال ان لم يكن سمع الواقعة المتقدمة من صحابي متقدم

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

توابع الحديث في الأصول

توابع الحديث في الأصول

توابع الحديث في الأصول

توابع الحديث في الأصول

توابع الحديث في الأصول

وَسْتَطْلَعُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِهَا أَثْبَاتٌ مَا ادَّعَوْهُ بِلُغَايَةِ مَا ثَبِتَ بِهَا الْوَجُوبُ بِالْمَعْنَى الْمَصْطَلَحَةِ الرُّكْنِيَّةِ وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلأنه قد تقرر في كتب الأصول أن الاستنباط
عن حكومته على تقييده لمصلحة ولا دلالة له على زيادة حكمه بقوله صلى الله عليه وسلم لا تغفلوا عن الصلاة خلف الأئمة في الجهرية واستثناء صلاة الفاتحة
يدل على عدم النفي عن قراءة الفاتحة لعين عدم كراهيتها وحرفتها ولا دلالة له بوجوب الوجوه على ركنية الفاتحة أو وجوبها فإن ثبت بدليل آخر فلا
أمر آخر فلا دلالة لهذا الحديث على ما راموه من إثبات الركنية قلنا كل قائل بتعليقه بقوله فإنه لا يصلح الخويلد على ذلك قلنا له فيه ما سياتي ذكره الوجه
السابع لمسلم ولا حديث عبا على الفرضية لما رخصه حديث قراءة الأمام قراءة له الدال على كفاية مطلق القراءة وإذا تعارضنا تساقط
وكذا الأحاديث الأنية أن سلم لا يتناول الفرضية فلا يثبت بشئ منها الركنية **فإن قيل** هذه الأحاديث قوية وطريق ذلك العمل معلول
قلنا الكلام في بعض هذه الأحاديث كحديث عبادة ليس يادون من الكلام في حديث الكفاية مع أن بعض طريقها على ما مر من الحجية فلا ينحصر في حجة
للعائنة **فإن قيل** نحن نعمل في الحديث على ما عدا الفاتحة جميعا بين الأخبار المتعارضة قلنا الجمع غير متعين بهذا بل يمكن أن يعمل على الملازمة وثبت
الكفاية وحديث عبادة على جازية قراءة الفاتحة كاهلي الركنية كما هو حاصل مع الآثار المتضاربة فلا بد من بيان موجز يوضح الذي ذكرناه على احتمال ذلك
ذكرناه **فإن قيل** هذه الأحاديث على الفرضية مطلقا لكل متصل ولو مر بها قلنا هذا عين المتنازع فيه وليس سند يستدعيه **فإن قيل**
هذه حديث عبادة نفي في الزام قراءة الفاتحة وذلك الحديث ليس بمنزلة ظاهر كفاية الفاتحة والنص مقدم على الظاهر قلنا هذا غير ظاهر فإن كنت حديث
عبادة نصا في اجازة قراءة الفاتحة مسلم وأما كونه نصا في إلزامه فغير مسلم الوجه الثامن أن حديث عبادة قد نفاضة غير فلا بد أن يتساقط كل من كان
لأننا الصابة الموافقة لأحد ما كان المقر في الأصول أنه إذا تعارض الأتيان يصار إلى السنة وإذا تعارض الحديثان يصار إلى أقوال الصابة فوجدنا
أن جمعا عظيمًا منهم كان يترك القراءة خلف الأمام ويقتضي كفاية قراءة الأمام من دون وجوب الفاتحة والركنية وهذا ابن عمر مشتهر أتباعه
لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأقاله وأقاله وعادته كان ممن يترك القراءة وفيه أمالوه أن التساقط والرجوع إلى آثار الصابة إنما يختار عنه
تقدير الجمع وهو هنا في جيز للمعجم غير متواتر في آثار الصابة أيضا مختلفة قوة ومغلا فأن جيزه آثار التاكيد على آثار المحيزين الوجه التاسع
أنه قد تقرر في الأصول أن الحديث إذا تعارض لم يمكن التصريح بالثبات الصابة أيضا لا خلافا يصار إلى المعقول فوهنا لما تعارضت الأخبار والآثار
يصار إليه وهو يثبت ترك القراءة وعدم اقتضاها كما مر ذكره وهذا هو مسلك الطحاوي في شرح معاني الآثار حيث أخرج حديث عبادة وحديث
عائشة واليهرية وقال عبد الجبار بن حديث عائشة واليهرية الذي ذكرناه سابقا ولما حديث عبادة فقد بطل ما أخرجه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنما المراد من يمين بالقراءة خلفه بفاتحة الكتاب فاردنا أن ننظر هل هناك غيرهم أم لا ثم أخرج حديث أبي هريرة عن طريق ابن أبي شيبة حديث
فإذا قرعوا لضوء حديث خلفه على القراءة وحديث من كان له أمام الحديث وغير ذلك وقد مر ذكر ذلك ثم قال فقد ثبت بما ذكرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم
خلاف ما روي عبادة فلما اختلفت هذه الآثار والمروية القسنا حكم من طريقنا النظر إلى آخر ما نقلناه في أصل الناموس من الفصل الأول من هذا الباب في باب الصغير
إلى النظر لما تكون عند تعدد دفع التعارض بين وجه من الوجوه وهو مدفوع ههنا من وجوه الوجه العاشر أن حديث عبادة دل على اجازة قراءة الفاتحة
وآثار الصابة ويرد على خلافها هو إذا كانت غير محقولة المعنى مرفوعة حكما فتعارض المرفوعان الميم والمهم في مثل ذلك يترجح المهم على ما تحقق
في كتب الأصول وفيه أن التعارض بين الآثار الموقوفة حقيقة المرفوعة حكما وبين الأخبار المرفوعة حقيقة غير محقولة كما ثبت في الأصول
ومن الأحاديث التي استدل بها القائلون بالركنية أحاديث معتبرة مروية في كتب معتبرة دالة على أن الصلوة لا بد لها من الفاتحة فأخرج
البضاري في صحيحه عن عبادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أخرجه من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري
عن محمود بن الربيع عنه وأخرجه مسلم بن مسلم بن سعد بن مسعود وأخرجه ابنه أخرجه الزهري عن حماد عن عبادة مرفوعة لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
وبسند آخر البيع عن حماد عن مرفوعة لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب بأمر القرآن وأخرجه الترمذي به سند أو متنا وقال وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة والنسائي
والبيهقي ومحمد بن عبد الله بن عمرو وحديث عبادة حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم من الخطاب جابر وعمران بن حصين
وغيرهم قال الأئمة في صلوة لا تقراء الفاتحة وبه يقول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق انتهى وأخرجه النسائي عنه مرفوعة لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة

الكتاب فصاعدا واخرج ابوداود من طريقين عن ابي هريرة قال امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب ما تيسر واخرج من طريقين عن
 الترمذي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صلاة الاقربان ونوفاحة الكتاب فما زاد ولو بفاتحة الكتاب فما زاد واخرج من طريقين عن
 امرئ القيس بن ابي لهب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صلاة الاقربان ونوفاحة الكتاب فما زاد واخرج من طريقين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فصاعدا وقال قال سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده واخرج ابن ماجة حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده
 لمن لم يقرأ في كل ركعة الحمد وسورة في ركعة او غيرهما من طريقين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده واخرج ابن ماجة حديث
 عبادة بن الصامت عن طريقين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده واخرج ابن ماجة حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بفاتحة الكتاب متفق عليه وفي رواية لمسلم وابي داود وابن حبان بن يزيد فصاعدا قال ابن حبان تفرد بها عن النبي صلى الله عليه وسلم واهلها البخاري في جزء القراءة
 ورواه الدارقطني بلفظ لا يجزئ صلاة الا ان يقرأ الرجل فيها بام القرآن وصححه ابن القطان ورواه ابن خزيمة وابن حبان بهذا اللفظ من حديث
 ابي هريرة وفيه قلت وان كنت خلف الامام قال فخذ بيته وقال قرءوا في نفسك وروى الحاكم من طريق اشعث عن ابن عيينة عن ابي هريرة عن
 محمد بن عبادة عن طريقين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده واخرج ابن ماجة حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بفاتحة الكتاب في كل ركعة ذكره ابن الجوزي في التحقيق فقال روى ابا عبد الله عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده واخرج ابن ماجة حديث
 رواية اسمعيل بن سعيد التميمي قال قال ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب اسمعيل هذا هو صاحب الامام احمد من حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده
 ابي سعيد واسناده ضعيف ولا يروى من طريقين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده واخرج ابن ماجة حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ابن حجر في نتائج الافكار في باب ما جاز في حديثه من حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده واخرج ابن ماجة حديث
 عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجزئ صلاة الا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب قلت فان كنت خلف الامام فخذ بيته وقال قرءوا في نفسك
 يافارسى وقال هكذا اخبرني ابن حبان عن ابن خزيمة بهذا الاسناد وقال لم يقل احد عن العلاء في هذا الحديث لا تجزئ صلاة الا شعبة ولا عنه
 الا وهب بن جريح قلت رواه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده واخرج ابن ماجة حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ابا وليد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده واخرج ابن ماجة حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 حديث ابي ابي اليسار مولى هشام بن زهرة وكان جليسا لابن ابي هريرة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده واخرج ابن ماجة حديث
 في خارج فخرج خارج قلت قال احيانا كان يقرأ بام القرآن فقلت يا فارسى فاني سمعت رسول الله يقول قال الله تعالى يا فارسى فاني سمعت رسول الله يقول قال الله تعالى يا فارسى
 يعني وبين عبد والمحدث ومنهم من اختصه لشرح مسلم والبخاري في خلق افعال العباد وابوداود والنسائي كلهم من طريقين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده
 ابن عيينة ومسلم ايضا والترمذي من طريقين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده واخرج ابن ماجة حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 خلف الجميع سيقا للمتن وان الفاعل فخذ بيدي هو الراوي عن ابي هريرة والاخذ هو ابي هريرة بخلاف ما يقتضيه ظاهر رواية شعبة انتهى وقال ايضا
 في حديث قول الترمذي في الاذكار في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده واخرج ابن ماجة حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عبادة لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب انتهى ثم استند بسنده الى المصنف ابي بكر بن ابراهيم لا سمعنا ابا عبد الله بن عمر بن موسى من اصل كتابنا العباس
 بن الوليد التميمي نا سفيان بن عيينة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده واخرج ابن ماجة حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في مستخرج علي بن ابي حمزة البخاري وشيخه من الخطا الثقات وشيخه العباس الترمذي وشيخه البخاري وقدنا بعض هذا اللفظ زياد بن ابي ابي الطوسي في مستخرج
 البخاري ايضا لخرجه الدارقطني عن يحيى بن محمد بن صاعد وهو من كبار الخطا ناسوا ابن عبد الله العنبري وزياد بن ابي ابي سعيد بن عبد الرحمن قال نا سفيان
 بن عيينة فذكره باللفظ الاول ثم قال وفي رواية زياد بن ابي ابي الطوسي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سفيان بن عيينة هذا من يصول وحده واخرج ابن ماجة حديث
 لابن حجر عن عبادة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ايتين من القرآن اخبرنا الطبراني واخرج ابن عدي من حديث
 مران بن حصين مثله لكنه بلفظ لا يجزئ وزاد رايتين فصاعدا عن ابن عمر رفعه لا تجزئ المكتوبة الا بفاتحة الكتاب وثلاث ايات فصاعدا اخبرنا ابي عبد

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وقيل من حال الاستسكان من جهة الغنية والمالكية لم يقولوا به قلنا هب لنا ما لم يثبت من جهة الفقهاء من جهة الاستسكان لوجه الاحتياط لهم
 لم يتبعوا الحكم فانه في الظاهر من حال الاستسكان بل حكم بالركنية والركنية كالركنية قالوا به وكذا جماعة من اصحابنا ومن يقول ذلك فليسك يا فلان
 الآية كالحديث الواردة وقدمناها عليها الفصل الثالث في استسكان المالكية ومن حذا حذوهم اعلم ان قد قام بعد حصولها
 واجل من اشتهر به من هذا المذهب هو الامام مالك السالك على احسن المسالك وقيل شارحنا واخذ في موطنه حيث ترجم الباب ولا يباين القراءة خلف الامام
 في ما لا يجر فيه الامام وروى فيه حديث ابو هريرة وقوله لم يركب في نفسه يا فارس فاشارة الى حمله على موطن السرية فمروى فيه اثر هشام بن عروة
 عن ابيه انه كان يقرأ خلف الامام في ما لا يجر فيه الامام والقراءة واثرا لفا سمر بن محمد بن ابي بكر انه كان يقرأ خلف الامام في ما لا يجر فيه الامام والقراءة وكان
 نافع بن جبير يقرأ في ما لا يجر فيه الامام والقراءة فترجم الباب بباب ترك القراءة خلف الامام في ما لا يجر فيه وترى منه قولا من
 اذ اصاب الى ذلك خلف الامام فحسبه قراءة الامام واذا اضل وحده فليقر وحديث ابو هريرة فانتهى الناس عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في ما لا يجر فيه وذكر ابن عبد البر في الاستسكان من ذلك ما ذهبه قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وحديث واذا قرأ فاستمعوا وقال
 فابن المهر ب عن حنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقام كتاب الله انتهى وقد مرنا ذكر ذلك مع كاله وما عليه ولا حاجة الى اعادة ومرة ايضا كثيرة
 من الاحاديث ولا تار ما قلناه وبالجمل فكل دليل استقر به الحنفية فهو دليل المالكية فجاء على موطن الجهرية وما هو صريح منه في موطن السرية
 دليل لهم على عدم وجوب الفاتحة على موطن السرية وكل دليل احتج به الشافعية فهو دليل لهم على موطن السرية الاحتياطية فانه صريح في الجهرية
 وهو مشترط لظهوره ود على الفريقين وقدمنا العذر من الجانبين الباب الثالث في ضبط المذاهب الواقعة في هذا البحث المذكورة في الفصول
 السابقة اجمالا ولا استبانة الدليل كل منها تفصيلها مع ترجمه جدير بقوله اصحابنا انظر المصنف اعلم انهم اختلفوا في ان قراءة الفاتحة هل هي اركان
 المفروضة كالركوع والسجدة ام ليس بحظ الركنية وعلى تقدير كونه ركنا يبطل بتركه الصلوة هل تسقط عند الضرورة كالنسيان والامساك
 قدر من ركوع الامام بحيث يخاف خنقه فتقرأ بقاها من الشرائع كركوع الامام والامساك هل هو ركع كل الامام والمنفرد والمؤتم ام لما عدا المؤتم فذهب
 مالك وحامد والشافعي وغيرهم لا يقرأها الا من ركعها لكن الجمهور من اصحابنا يوجبونها على من اسماقة عند الضرورة وشذ بعضهم فقال بعد ان سقوا لها عند الضرورة
 وقد مر ذلك الجمهور وتريفة قول من خالف الجمهور ومروا ايضا بحذف سقوا لها عند النسيان وعدمه وعندنا لا يقرأ عليها وعدمه ثم الشافعي منه ذهب
 كونه ركنا في كل من ركع الامام والمقتدى والمنفرد وما لك ذهب بخصوصية الامام والمنفرد وكذا احمد وذهب داود الى الفرق بين موطن السرية وموطن
 الجهرية وذهب اصحابنا الى انه ليس له حظ من الركنية بل هو واجب لغير الوتر وما في حقه فليس بواجب ايضا بل هو مكروه له في السرية والجهرية
 عليه ان يحرم او يفسد الصلوة او يستحق السرية لاف الجهرية واما احكامهم فاستدل اصحاب الركنية لكل عمل اجوز كالحديث الواردة في
 تحية الصلوة بدون ذلك الجمهور ومنع لما وضعت له من سقوا لها عند الضرورة وقالوا به والنقص من حقه لما وضعت له من سقوا لها عند الضرورة
 على كفاية قراءة الامام واختاروا تحصيل الوتر مطلقا او مقيدا باستسكان اصحاب عدم الركنية باحاديث التارك وغيره من الدلائل الواضحة ثم
 تفرقا شيئا بحسب ما اختلفت لهم الدلائل قوة وضعفا وقد ذكرنا كل ذلك جديا في كل مسالك والذي ظهر بعد العوض في هذا هذه الاختلافات
 وطرح المظهرين التصفيات والتعصبات ههنا شيئا من هذه المشارب ليس عجبت لم يوجد له استدلال واحد لكل منها مستندا لان بعض الاستدلال
 كاستناد غير معتد او منها ما ضعفها هو مذهب فساد الصلوة بقراءة الفاتحة فاني لم اجد له سندا صحيحا قابلا للاعقاد ودونهم القناد
 فان غاية ما استدلل به اصحابنا بهل التشديدات الواردة من بعض اصحابنا بهل ليس بذلك في غاية ما يثبت من على تقدير جهلهم عدم حمله على قراءة
 ما عدا الفاتحة او القراء في الجهرية مع قراءة الاية والقراءة بحيث يثبت لا يثبت من وجوب التمسك بالامامة هو كونه مكروها او محرما او خلافا
 وثمن ذلك لا يوجب حمله على كل من ركع او ركع في الصلوة بمطالاة وجهه صاحب بقول المتن في سنة البشير المندس
 الذي منه قلنا على تنبيه الحين في رفع اليد بقاها ليس للمصنف خلاف في هذا الحكم اي وجوب الفاتحة كانه ممنوع عن القراءة فخاله كحالة
 قراءة القاري في الركوع والسجدة فان قراءته في الركوع والسجدة ككفي له فكذلك قراءة الامام ولا يكتفيه في اداء الواجب عنه فان قرأ صار

في كل حال من حال الاستسكان من جهة الغنية والمالكية لم يقولوا به قلنا هب لنا ما لم يثبت من جهة الفقهاء من جهة الاستسكان لوجه الاحتياط لهم
 لم يتبعوا الحكم فانه في الظاهر من حال الاستسكان بل حكم بالركنية والركنية كالركنية قالوا به وكذا جماعة من اصحابنا ومن يقول ذلك فليسك يا فلان
 الآية كالحديث الواردة وقدمناها عليها الفصل الثالث في استسكان المالكية ومن حذا حذوهم اعلم ان قد قام بعد حصولها
 واجل من اشتهر به من هذا المذهب هو الامام مالك السالك على احسن المسالك وقيل شارحنا واخذ في موطنه حيث ترجم الباب ولا يباين القراءة خلف الامام
 في ما لا يجر فيه الامام وروى فيه حديث ابو هريرة وقوله لم يركب في نفسه يا فارس فاشارة الى حمله على موطن السرية فمروى فيه اثر هشام بن عروة
 عن ابيه انه كان يقرأ خلف الامام في ما لا يجر فيه الامام والقراءة واثرا لفا سمر بن محمد بن ابي بكر انه كان يقرأ خلف الامام في ما لا يجر فيه الامام والقراءة وكان
 نافع بن جبير يقرأ في ما لا يجر فيه الامام والقراءة فترجم الباب بباب ترك القراءة خلف الامام في ما لا يجر فيه وترى منه قولا من
 اذ اصاب الى ذلك خلف الامام فحسبه قراءة الامام واذا اضل وحده فليقر وحديث ابو هريرة فانتهى الناس عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في ما لا يجر فيه وذكر ابن عبد البر في الاستسكان من ذلك ما ذهبه قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وحديث واذا قرأ فاستمعوا وقال
 فابن المهر ب عن حنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقام كتاب الله انتهى وقد مرنا ذكر ذلك مع كاله وما عليه ولا حاجة الى اعادة ومرة ايضا كثيرة
 من الاحاديث ولا تار ما قلناه وبالجمل فكل دليل استقر به الحنفية فهو دليل المالكية فجاء على موطن الجهرية وما هو صريح منه في موطن السرية
 دليل لهم على عدم وجوب الفاتحة على موطن السرية وكل دليل احتج به الشافعية فهو دليل لهم على موطن السرية الاحتياطية فانه صريح في الجهرية
 وهو مشترط لظهوره ود على الفريقين وقدمنا العذر من الجانبين الباب الثالث في ضبط المذاهب الواقعة في هذا البحث المذكورة في الفصول
 السابقة اجمالا ولا استبانة الدليل كل منها تفصيلها مع ترجمه جدير بقوله اصحابنا انظر المصنف اعلم انهم اختلفوا في ان قراءة الفاتحة هل هي اركان
 المفروضة كالركوع والسجدة ام ليس بحظ الركنية وعلى تقدير كونه ركنا يبطل بتركه الصلوة هل تسقط عند الضرورة كالنسيان والامساك
 قدر من ركوع الامام بحيث يخاف خنقه فتقرأ بقاها من الشرائع كركوع الامام والامساك هل هو ركع كل الامام والمنفرد والمؤتم ام لما عدا المؤتم فذهب
 مالك وحامد والشافعي وغيرهم لا يقرأها الا من ركعها لكن الجمهور من اصحابنا يوجبونها على من اسماقة عند الضرورة وشذ بعضهم فقال بعد ان سقوا لها عند الضرورة
 وقد مر ذلك الجمهور وتريفة قول من خالف الجمهور ومروا ايضا بحذف سقوا لها عند النسيان وعدمه وعندنا لا يقرأ عليها وعدمه ثم الشافعي منه ذهب
 كونه ركنا في كل من ركع الامام والمقتدى والمنفرد وما لك ذهب بخصوصية الامام والمنفرد وكذا احمد وذهب داود الى الفرق بين موطن السرية وموطن
 الجهرية وذهب اصحابنا الى انه ليس له حظ من الركنية بل هو واجب لغير الوتر وما في حقه فليس بواجب ايضا بل هو مكروه له في السرية والجهرية
 عليه ان يحرم او يفسد الصلوة او يستحق السرية لاف الجهرية واما احكامهم فاستدل اصحاب الركنية لكل عمل اجوز كالحديث الواردة في
 تحية الصلوة بدون ذلك الجمهور ومنع لما وضعت له من سقوا لها عند الضرورة وقالوا به والنقص من حقه لما وضعت له من سقوا لها عند الضرورة
 على كفاية قراءة الامام واختاروا تحصيل الوتر مطلقا او مقيدا باستسكان اصحاب عدم الركنية باحاديث التارك وغيره من الدلائل الواضحة ثم
 تفرقا شيئا بحسب ما اختلفت لهم الدلائل قوة وضعفا وقد ذكرنا كل ذلك جديا في كل مسالك والذي ظهر بعد العوض في هذا هذه الاختلافات
 وطرح المظهرين التصفيات والتعصبات ههنا شيئا من هذه المشارب ليس عجبت لم يوجد له استدلال واحد لكل منها مستندا لان بعض الاستدلال
 كاستناد غير معتد او منها ما ضعفها هو مذهب فساد الصلوة بقراءة الفاتحة فاني لم اجد له سندا صحيحا قابلا للاعقاد ودونهم القناد
 فان غاية ما استدلل به اصحابنا بهل التشديدات الواردة من بعض اصحابنا بهل ليس بذلك في غاية ما يثبت من على تقدير جهلهم عدم حمله على قراءة
 ما عدا الفاتحة او القراء في الجهرية مع قراءة الاية والقراءة بحيث يثبت لا يثبت من وجوب التمسك بالامامة هو كونه مكروها او محرما او خلافا
 وثمن ذلك لا يوجب حمله على كل من ركع او ركع في الصلوة بمطالاة وجهه صاحب بقول المتن في سنة البشير المندس
 الذي منه قلنا على تنبيه الحين في رفع اليد بقاها ليس للمصنف خلاف في هذا الحكم اي وجوب الفاتحة كانه ممنوع عن القراءة فخاله كحالة
 قراءة القاري في الركوع والسجدة فان قراءته في الركوع والسجدة ككفي له فكذلك قراءة الامام ولا يكتفيه في اداء الواجب عنه فان قرأ صار

عاصيا يقره من تارة قراءة اما مكافئة فقلت صلاة لترك الواجب قصد عندنا كما قال زيد بن ثابت من قرأ خلفا ما
فلا صلوة له انتهى وهذا كما ترى مستحب عليه نعمي اما ان كان تارة ممنوع عن القراءة من غير غاية ما ثبت من النهي عن القراءة عند القراءة
بحيث يفوت الاستماع والتدبر وعن القراءة بحيث يشترط على القاري كراهي مطلق القراءة ولا عن قراءة الفاتحة الغير المشوشة والمفوت طامنا
فقره حاله الخ غير صحيح لان القراءة في الركوع والسجود من غير صراحة نهيها عما ولا كذلك قراءة الفاتحة فالتقيا غير صحيح واما ثانيا فان قوله
لا تكفي له وان كان صحيحا لكنه ليس بجواب لعدم كفاية القراءة في الركوع والسجود لكن بها في غير محلها وكذلك القراءة في القنوت واما رابعا
فبان قوله لا تكفي عنه في الماء الواجب موقوف على ثبات ان الواجب مطلقا في حق المقتدي هو السكوت مطلقا وقد مر فيه نقصا ومنا واما خامسا فلان
قوله فان قرأها عاصيا لم يثبت لزوم العصيان من القراءة مطلقا ولو في السرية او السكينة وهو غير المأذون به واما سادسا فلان قوله
وما كان الخ غير صحيح لانه لما اخبر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابا به ان قراءته الامام في غير موضع كقراءة الفاتحة على عشاء او في الكفاية فان رآه نفسه
واقف على الكفاية غاية ما يلزم منه انه زاد ما لم يجعليه ولم يخذلها فشرعه لكاتبه له واما سادسا فلان قوله فقلت صلواته لترك الواجب
فصل عندنا لا يخلو ان يراد به بطلانها من اصلها كطلانها بتركها او يراد منها انها نقصا فانها بتركها واجباتها وان كان قد
اما الاول فلو لم يثبت على كون تلك الواجب الغير المكنى عمدا مطلقا عندنا من غير صحيح عندنا ولم يظهر لنا في كتب فقهاء ثانيا فان ظهر
ذلك يخذل بما عليه وبما لا يستدل عليه واما الثاني فلا بد ان كان كذلك لشرع سجدة السهو بترك الانصات سهوا ولم
يقبل به احد فيما علمنا واما ثامنا فلان استدلاله ما قرره زيد بن ثابت مما سجد الى تقوية هذا الاثر وثبات ثقة روايته وسرايته وقدمها فيقول
فالقول بنفسه الصلوة بالقراءة ليس مما يلتفت اليه اهل البصيرة وتظهر في جانب الخلاف هو القول بالركنية العامة بحيث لا تسقط عند الضرورة
واما سائر الالفاظ لباقية فذلك لا يوجب خلاف اصولهم وملاكم قولية والقول الفصيل فيها ان الخلاف في الركنية وعدمها متفرع
حقيقة على مسألة اصولية وهي ان الركنية هل تثبت بخلافها او الظنية امر لا بد لها من الدلائل القطعية فمن ذهب الى الاول اثبت الركنية ومن
انكره لم يثبت الركنية وان سلمد لالتها عليها وعدم وجود معارضها والخلاف في ركنية الامر بمعنى هل خلاف اخر ايضا وهو ان الظن هل يجوز
به ان ياد على القطعي وتخصيصه به او نسخه به ام لا يجوز فمن قال بجوازا قال بواحد لا فلا وتعل النظر الدقيق يحكم بكون القولين الاخيرين
قويين في الخلافين واما الخلاف في نفس قراءة الموتر مع قطع النظر عن الركنية فالاية القرآنية وكثير من الاحاديث المرفوعة والاثار المرفوعة تشهد
بلمنع عنها بحيث يفوت الانصات الواجب ليرت الشرايش والمنازعة من كذا ذلك واجاز قراءة المقتدي مع قراءة الامام في غير محجوز بكذا ذلك
والخاص عند النراة الكتاب والسنة والارصاف كاهمة وكما شاهدت وكثير من الاحاديث والارصاف دالة على تحريمها في السرية
وانما السكينة وهو الاستعداد من ظاهر الاية ومن كذا ذلك وحكم بكذا مطلقا للقراءة مطلقا ولو في السرية والسكينة او جهوتا او يكونا
بدعة او خلاف سنة او مفسدة فهو مطلب باثباته بالدلائل الواضحة والمجرب على تلك الادلة بجميع ارات شامية وتعل لنا نظر المصنف الغير المصنف
يتيقن بكون لا يجوز الا قول الراقعة هو القول بعدم اعتراض القراءة على الموتر مطلقا واستجاب قراءة الفاتحة او سنية في السرية وهو لا راجح
بنظر الدقة وهذا هو الذي قل به جماعة من اصحابنا وجماعة من علماء الكوفة وهو ان كان ضعيفا في مذهبنا بآراءه وادلة كقوى دراية ولا
يعدل عن الدرامة اذا وافقها رواية ولا يستحسنها القراءة في السرية كالبان يستحسنها القراءة في الجهرية حال السكينة لعدم الفارق بينهما
الا انهم لما لم يثبت عندهم استحباب سكتات الامام واستانفا وضمهم كون الاحاديث الواردة فيها مطلوبة لم يصححوا بها وكذلك قالوا به
كما ذهب اليه جمع من المحدثين كثرهم الله الى يوم الدين هذا هو الكلام الفصل الذي لا يحيط بظلمة ولا يعرضه مستغنى عنه ذكره في صحيح المذهب
وبه يجمع بين الكتاب والمسنون والافكار والفتايات المختلفة الموجهة لفرق الشارب والافعال المذكرة كالمواكف التي وكل منها مستدلى
ادلة اربعة لا يمكن الجهر بطلان واحدا منها ولا الحكم خطأ احداها وما ابطال قول المتعصبين الذين لا ساحة لهم في امر الدين الا الطعن على
ايممة المسلمين وتخليته ايممة المجتهدين ان مذهبنا في حقيقة واصحابنا من الالفاظ المذكورة ضعيف جدا ليس له سند ودليل صحيح قطعا

[The page contains dense handwritten Persian script in Nasta'liq style, arranged in vertical columns. The text appears to be a historical or administrative document, possibly related to the military or governance of the period mentioned in the header. Due to extreme fading and blurring, the specific words are illegible.]

[illegible]

الحمد لله الذي جعل الرزق لا ينقطع الذي خلق كل دابة من جنسها من طين واحد الذي جعل كل دابة من جنسها من طين واحد الذي جعل كل دابة من جنسها من طين واحد
وقامت الدنيا من حالها وحسب وجفت الاقلام وامسى وسلم على منسوا الى الناس بين الشرائع والاحكام وميمر ابدى الخلاول والعلم وعلى اله الخيرة العظام وآمنها به البررة الكرام الكذا
قربناك للشهادة ولجلال اكرامه واسما صلوا بنبينا كلكم وعبدوا لاضامه وشيئا والذين لايمان واستسوا اساس الاسلام ولبعد فيقول الضعيف للمستهام
للمستغنى في محله العاصم والاكاف تام محمد عبد الحق بن المولوي ركب الحق الرضا كفوري اليها رضى الله تعالى عنه فلو بها بالنور المتنام وصاحبها
الله عن المكشوب كالاكرام مسئلة ورامة انما تحت خلف الامام لما كانت مختلفة بين الايمة العظام الاحلام ومتنازعة بين المجتهدين الكرام وتنازع في
المواكلام كصنف المصنفات والفاصل الطمطم العلافة الاخرى بالاكرام القيامة الاخرى بالاكرام من رجا افضل المفضل المنعام تحيط انعام الملك العلام
الذي هو اشتهر في المشاوق كالشمس لا يهمل في النام واعرف في المضارب كالقمر لا نور في الظلام تحافظ خيل الكلام حاكم البيت المحرام استاذ استاذي
مولانا الحاج العاقل للمولوي ابو الحسنات محمد عبد الحق الكندي افاض الله بركاته علينا وعلى ساكنيها كما ناملوا دامت التليكي والايام ووقا الله
عن البليات ولا ستقام في يوم العت والقيام رسالة بما معني في توضيح هذا المرام ونجاة نافعة في توضيح هذا الكلام نفع في ما هو لاحق بالحق في النظام